

Distr.: General
17 November 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثامنة

فيينا، ١٩-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البند ٢ من جدول الأعمال

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكّرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	ثانياً - خلاصة وافية
٢	جمهورية الصين الشعبية (بما فيها منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة).....

* أُعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧.



الرجاء إعادة استعمال الورق

250117 250117 V.16-09718 (A)



ثانياً - خلاصة وافية

١ - مقدمة

١-١ - نظرة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي للصين في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقَّعت الصين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ("الاتفاقية") في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وصدَّقت عليها في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة للصين في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وفقاً للمادة ٦٨ (٢) منها.

وتُعلِّق الصين أهمية كبيرة على تنفيذ الاتفاقية. وتعزيراً للتنفيذ الكامل للاتفاقية، عدَّلت الصين القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، وأصدرت مجموعة من التفسيرات القضائية. وجميع مقتضيات الرئيسية المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية مجسَّدة في ممارسات الصين القانونية والقضائية.

لكنَّ تنفيذ أحكام التجريم الواردة في الاتفاقية يلزم أن يكون من خلال القوانين واللوائح التنظيمية المحلية الصينية.

وتعترف الصين بالاتفاقية كأساس قانوني للتعاون الدولي.

وقد وضعت الصين نظاماً قانونياً اشتراكياً بخصائص صينية.

والقانون الجنائي الصيني مستمد بصفة رئيسية من القوانين التي اعتمدها مجلس الشعب الوطني ولجنته الدائمة.

ولا تعد القرارات القضائية سوابق قضائية ملزمة، بيد أن المحاكم على جميع المستويات يجب أن تتبع التفسيرات القضائية للمحكمة الشعبية العليا والتفسيرات القضائية التي تتشارك في إصدارها المحكمة الشعبية العليا والنيابة العامة الشعبية العليا.

وقد قيَّمت المجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية مدى تنفيذ الصين للمعايير الصادرة عن فرقة العمل.

واستناداً إلى الدستور الصيني والقوانين الأساسية للمناطق الإدارية الخاصة، فإنَّ منطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين تحظيان بقدر كبير من الاستقلال الذاتي وتمارسان سلطات تنفيذية وتشريعية وتتمتعان بصلاحيات قضائية مستقلة، بما في ذلك صلاحية إصدار الأحكام القضائية النهائية.

٢ - الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

يتماشى تعريف الموظف العمومي ("الموظف الحكومي") الوارد في المادة ٩٣ من القانون الجنائي مع المادة ٢ من الاتفاقية.

٢-١ - ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الرشو والمتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢١)

تجرّم الصين رشو الموظفين العموميين في المواد ٣٨٩ (الرشو) و ٣٩٠ (إصدار الأحكام والعقوبات الخاصة بالرشو)، و ٣٩١ (رشو الكيانات)، و ٣٩٢ (الوسطاء في عملية الرشو) و ٣٩٣ (رشو الكيانات للغير) من القانون الجنائي. وتجرّم الارتهاء في المواد ٣٨٣ (إصدار الأحكام والعقوبات الخاصة بالاختلاس)، و ٣٨٥ (ارتهاء الموظفين العموميين)، و ٣٨٦ (عقوبات الارتهاء والعقوبات المشددة على التماس الرشوة) و ٣٨٧ (ارتهاء الكيانات) من القانون الجنائي.

وبعض العناصر من المادة ١٥، ومنها "وعد [موظف عمومي] بمزية غير مستحقة أو عرضها أو منحه إياها... بشكل غير مباشر، [لصالح الموظف نفسه] أو لصالح شخص أو كيان آخر"، غير مدرجة صراحةً في القانون الجنائي. بيد أن هذه العناصر منصوص عليها بوضوح في "المبادئ التوجيهية الملزمة قانونياً الصادرة عن المحكمة الشعبية العليا والنيابة العامة الشعبية العليا بشأن عدة مسائل ذات صلة بالتطبيق المحدد للقانون في التعامل مع قضايا الاختلاس والرشوة". وقد يكون غرض الرشوة الحصول على "أي مزية لها قيمة نقدية".

وتجرّم الصين رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية الأجنبية في المادة ١٦٤ من القانون الجنائي (ولكنها لا تجرم ارتشاءهم). ولا تفرض عقوبة إلا في حالات "الرشوة بمبالغ ضخمة نسبياً".

وقبل الزيارة القطرية، أدرجت الصين، في ٢٩ آب/أغسطس من عام ٢٠١٥، المادة ٣٩٠ مكرراً في القانون الجنائي لتجريم المتاجرة بالنفوذ.

وتجرّم المادتان ١٦٣ و ١٦٤ من القانون الجنائي الرشو والارتهاء في القطاع الخاص. ولا ينص القانون الجنائي، فيما يتعلق برشو الموظفين الأجانب، على العناصر نفسها التي سبق ذكرها فيما يتعلق برشو الموظفين العموميين الوطنيين. ولا تفرض عقوبة إلا في حالات "الرشوة بمبالغ ضخمة نسبياً".

غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و ٢٤)

تجرّم المادتان ١٩١ و ٣١٢ من القانون الجنائي غسل الأموال والإخفاء، وفقاً للمادتين ٢٣ و ٢٤ من الاتفاقية. وتجرّم المادة ١٩١ من القانون الجنائي غسل عائدات "الاختلاس والرشوة" على وجه التحديد، في حين تركّز المادة ٣١٢ على عائدات "جميع الجرائم". وتوضح "التفسيرات الصادرة عن المحكمة الشعبية العليا بشأن عدة مسائل ذات صلة بالتطبيق المحدد للقانون في محاكمات قضايا غسل الأموال وغيرها من القضايا الجنائية" نطاق تطبيق الأحكام ذات الصلة من القانون الجنائي. وتتضمن المواد ٢٢-٢٩ من القانون الجنائي بعض العناصر المتوخاة في المادة ٢٣ (١) (ب) '٢' من الاتفاقية.

وتعدُّ ازدواجية التجريم شرطاً لازماً في حال ارتكب رعايا أجنبية جرائم أصلية في الخارج؛ بيد أنه لا يُشترط فيما يتعلق بالمواطنين الصينيين.

ولا تجرم الصين غسل الأموال الذاتي كجريمة منفصلة. ولكن يُنظر في فعل الغسل الذاتي عند إصدار الحكم بشأن الجريمة الأصلية.

الاحتلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢) تجرّم المادة ٣٨٢ من القانون الجنائي جرائم الاحتلاس التي يرتكبها موظفون عموميون (بما في ذلك تسريب الممتلكات). ولا تتضمن المادة ٣٨٢ صراحةً عنصر "منح مزية غير مستحقة لصالح شخص أو كيان آخر". وتحدد المادة ٣٨٣ العقوبات المفروضة على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٨٢.

وتورد المادة ٣٨٤ من القانون الجنائي أيضاً حكماً منفصلاً بشأن تبديد الأموال العمومية. وتجرّم المادة ٢٧١ من القانون الجنائي اختلاس الأموال/الإبدال الإجرامي للممتلكات في القطاع الخاص عندما تكون "الأموال أو قيمة الممتلكات المختلسة كبيرة نسبياً". وتجرّم المادة ٣٩٧ من القانون الجنائي إساءة استغلال الوظائف. ويلزم لمقاضاة مرتكب هذه الجريمة شرط هو أن يكون قد "تسبّب في خسائر فادحة للأموال أو الممتلكات العمومية أو ألحق أضراراً كبيرة في مصالح الدولة والشعب".

وتنص المادة ٣٩٥ من القانون الجنائي على جرم الإثراء غير المشروع.

إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

تطبّق المادة ٣٠٧ من القانون الجنائي المادة ٢٥ (أ) من الاتفاقية، بما في ذلك رشو الشهود وعرقلة سير العدالة بأيّ وسيلة أخرى.

وقد أدرجت المادة ٢٥ (ب) من الاتفاقية في المادة ٢٧٧ من القانون الجنائي.

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

تنص المادتان ٣٠ و ٣١ من القانون الجنائي على المسؤولية الجنائية "للوحدة التنظيمية". ويشمل مفهوم "الوحدة التنظيمية" الشركات والمنشآت والمؤسسات العامة والمنظمات والأجهزة الحكومية. وكلما ورد حكم بشأن مسؤولية الوحدة التنظيمية في مواد القانون الجنائي، تُطبّق المسؤولية الجنائية على الشخصيات الاعتبارية. وبعض أحكام القانون الجنائي ذات الصلة بالجرائم المشمولة بالاتفاقية لا ينص صراحةً على مسؤولية الوحدة التنظيمية (مثلاً المادة ٣٠٧ من القانون الجنائي). ولكن، في هذه الحالة، يمكن التحقيق مع الشخصيات الطبيعية التي ارتكبت الجرائم ذات الصلة ومقاضاتها.

ويمكن أيضاً تحميل الشخصيات الاعتبارية مسؤولية مدنية، وفقاً للمادة ١٠٦ من المبادئ العامة للقانون المدني في جمهورية الصين الشعبية. وعلاوة على ذلك، يمكن أيضاً تحميل الشخصيات الاعتبارية مسؤولية إدارية. بمقتضى أحكام الرشوة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون جمهورية الصين الشعبية لمكافحة المنافسة غير المنصفة، وبمقتضى أحكام الارتشاء المنصوص عليها في المادة ٧٢ (٢) من قانون الاشتراء في جمهورية الصين الشعبية والمادة ٣٩ من التدابير الإدارية لتسجيل مؤسسات الخبرة القضائية. وتشمل العقوبات بشأن المسؤولية الجنائية فرض غرامات. كما تشمل العقوبات الإدارية إلغاء التراخيص وحظر أنشطة معينة. ولا تمنع الأحكام المتعلقة بمسؤولية الشخصيات الاعتبارية من تحميل الشخصيات الطبيعية التي ترتكب جرائم فساد مسؤولية جنائية.

المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

تجرّم المواد من ٢٥ إلى ٢٩ من القانون الجنائي المشاركة في ارتكاب أفعال إجرامية. وتجرّم المادة ٢٣ من القانون الجنائي الشروع في عمل إجرامي، في حين تجرم المادة ٢٢ منه الإعداد لارتكاب جريمة.

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و ٣٧)

بمقتضى المواد ٥ و ٦١ و ٦٢ من القانون الجنائي، يتعين على القضاة أن يراعوا خطورة الجريمة وطبيعتها وظروفها. ويجب أن تكون العقوبات المطبقة متناسبة مع الجرائم. والعقوبات القصوى المنطبقة على جريمة رشو وارتشاء الموظفين العموميين هي: السجن مدى الحياة على جريمة الرشو (المادة ٣٩٠ من القانون الجنائي) والإعدام على جرمي الارتشاء والاختلاس (المادة ٣٨٣ (١) من القانون الجنائي).

ولا يتمتع الموظفون العموميون في الصين بأي حصانات أو امتيازات قضائية.

وعادة ما تتبع النيابة العامة الشعبية مبدأ إلزامية الملاحقة القضائية (المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية). ولا يمكن اتخاذ قرار بعدم الملاحقة إلا في الحالات التي تكون فيها الجريمة بسيطة ولا تستدعي فرض عقوبة جنائية، أو يمكن إعفاء مرتكبها من العقوبة الجنائية (المادة ١٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية).

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن من الممكن ألا يعاقب مرتكبو بعض جرائم الفساد في الصين إلا إذا كانت المنافع غير المشروعة المكتسبة كبيرة نسبياً أو كانت ملابسات الجريمة خطيرة. ولا ينص قانون الإجراءات الجنائية ولا القانون الجنائي على تعريف واضح لتلك الملابسات، إلا أنها مبيّنة بوضوح في التفسيرات القضائية.

وقد أدرجت المادة ٣٠ (٤) من الاتفاقية في المواد ٦٤ و ٦٥ و ٦٩ و ٧٢ و ٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية.

وترد القواعد المتعلقة بتخفيف العقوبة أو الإفراج المشروط في المواد من ٧٨ إلى ٨٦ من القانون الجنائي والمادتين ٢٦٢ و ٢٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

ويخضع الموظفون العموميون للإيقاف عن العمل حالما يبدأ التحقيق معهم، وذلك وفقاً للمادة ٣٨ من أنظمة التدابير التأديبية لموظفي الهيئات الإدارية والمادة ٢٥ من اللوائح التنظيمية المؤقتة المتعلقة بالتدابير التأديبية إزاء سوء السلوك الصادر عن موظفي المؤسسات العمومية.

ولا يمكن لأي شخص عوقب جنائياً على أي جريمة أن يُعيّن موظفاً مدنياً، وفقاً للمادة ٢٤ (١) من قانون موظفي الخدمة المدنية في جمهورية الصين الشعبية. ولا يمكن لأي شخص أدين بجريمة احتلاس أن يشغل أي منصب هام في مؤسسة مملوكة للدولة، وفقاً للمادة ٧٣ من قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن المؤسسات المملوكة للدولة. ويمكن للمحاكم أيضاً أن تمنع شخصاً ما من تولي منصب في المؤسسات العمومية والمؤسسات المملوكة للدولة كعقوبة ثانوية عملاً بالمادة ٣٧ مكرراً والفقرتين الفرعيتين (٣) و(٤) من المادة ٥٤ من القانون الجنائي. ويمكن اتخاذ إجراءات تأديبية وإجراءات ملاحقة قضائية معاً في جميع القضايا التي يتورط فيها موظفون عموميون.

ووفقاً للمادة ٦٨ من القانون الجنائي، قد تفرض على المجرم الذي يوفر مساعدة مهمة لسلطات إنفاذ القانون عقوبة مخففة أو يُعفى منها، ويحصل على الحماية نفسها التي يحظى بها الشهود.

ويمكن أن تفرض عقوبة مخففة على الراشي الذي يعترف بجرمه طوعاً قبل ملاحقته قضائياً (المادة ١٦٤ من القانون الجنائي) أو قبل بدء التحقيق معه بشأن مسؤوليته الجنائية (المادة ٣٩٠ من القانون الجنائي). ويمكن للوسيط في عملية الرشوة الذي يعترف بجرمه طوعاً قبل بدء التحقيق معه بشأن مسؤوليته الجنائية (المادة ٣٩٢ من القانون الجنائي) أن يُنال تخفيفاً لعقوبته أو يُعفى من العقوبة. وخلال الاستعراض، أدخلت الصين تعديلات على القانون الجنائي تراعي صراحة أي تعاون يبديه المعترفون عند النظر في إعفائهم من العقوبة. وقد دخلت تلك التعديلات حيز النفاذ بعد الزيارة القطرية.

ويجوز للنائب العام أن يختار عدم مقاضاة الشخص بناء على شروط الإعفاء من المقاضاة (بما في ذلك درجة التعاون الذي يبديه المشتبه فيه جنائياً) المنصوص عليها في المادة ١٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

ينص قانون الإجراءات الجنائية على حماية الشهود والخبراء والضحايا في قضايا الأمن الوطني والإرهاب والجريمة المنظمة والجرائم المتصلة بالمخدرات (المادة ٦٢). ويمكن أيضاً تطبيق تدابير حماية الشهود والخبراء والضحايا في قضايا الفساد، بناءً على طلبات مخصصة لحالات معينة تقدمها المحاكم أو أجهزة إنفاذ القانون.

وبعض جوانب المادة ٣٣ من الاتفاقية مدرج في المادة ٤٧ من قانون الرقابة الإدارية في جمهورية الصين الشعبية، وكذلك في الأحكام المتعلقة بحماية المبلّغين والمتهمين (المواد ٢ و ١٠ و ١١). وترد أيضاً بعض تدابير الحماية في قانون العمل (المادة ١٠١). وخلال الاستعراض، استحدثت الصين لوائح تنظيمية جديدة بشأن الحماية المادية للمبلّغين، وقد دخلت تلك اللوائح التنظيمية حيز النفاذ بعد الزيارة القطرية.

التجميد والحجز والمصادرة؛ السرية المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

تنص المادة ٦٤ من القانون الجنائي على مصادرة العائدات الإجرامية (بما في ذلك المصادرة على أساس القيمة) وأدوات الجريمة. وينص القانون الجنائي على استرداد "جميع الممتلكات المكتسبة بصفة غير مشروعة" ومصادرة "الأدوات والأغراض المحظورة التي استعملها المجرم في ارتكاب الجريمة". وأوضحت السلطات الصينية أن مفهوم "العائدات"، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية، مشمول بعبارة "استرداد جميع الممتلكات المكتسبة بصفة غير مشروعة". وإضافة إلى ذلك، تنص المادة ٢٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية على مصادرة "العائدات غير المشروعة" أو "الممتلكات الأخرى ذات الصلة بالقضية".

أمّا مصادرة الإيرادات أو المنافع المتأتية من عائدات الجريمة فتتناولها المادة ٤٤ من أحكام النيابة العامة الشعبية بشأن حجز الأموال والممتلكات ذات الصلة بالقضايا وتجميدها.

ومصادرة العائدات المختلطة مشمولة بالمادة ٢٣٩ من قواعد النيابة العامة الشعبية بشأن الإجراءات الجنائية (بخصوص إجراء المحاكمات) والمادة ١٩ من أحكام النيابة العامة الشعبية بشأن حجز الأموال والممتلكات ذات الصلة بالقضايا وتجميدها.

وتسمح المادة ٢٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية بتنفيذ إجراء خاص لمصادرة العائدات غير القانونية في قضايا الاختلاس والرشوة، التي يكون فيها المشتبه فيه أو المدعى عليه محتبئاً ولا يمكن تقديمه إلى العدالة في غضون سنة واحدة من تاريخ صدور أمر القبض عليه أو يكون قد توفي.

ويمكن لأجهزة إنفاذ القانون، وفقاً للمادتين ١٤٢ و ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية، أن تطلع على الحسابات المصرفية وغير ذلك من الموجودات أو تحجزها أو تجمدها. والمصارف ملزمة بتقديم المعلومات المطلوبة، وفقاً للمادة ١٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ٢٩ و ٣٠ من قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن المصارف التجارية. ولا تعدّ السرية المصرفية عائقاً أمام الحصول على تلك المعلومات. ويمكن أيضاً لأجهزة الرقابة الإدارية، مثل وزارة الرقابة، أن تطلع على السجلات المصرفية والمالية عند التحقيق في قضايا فساد، وأن تطلب من المحاكم تجميد الموجودات (المادة ٢١ من قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن الرقابة الإدارية). وتتولى أجهزة إنفاذ القانون والمحاكم الشعبية إدارة الممتلكات المحجوزة والمصادرة (المادة ٢٣٤ من

قانون الإجراءات الجنائية وأحكام النيابة العامة الشعبية المتعلقة بإدارة الممتلكات المرتبطة بالإجراءات الجنائية).

وتحظى حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية بالحماية بموجب المادة ١٠٦ من قانون الملكية لجمهورية الصين الشعبية، وهي محمية أيضاً من الناحية الإجرائية بموجب المادتين ٢٨٠ و ٢٨١ من قانون الإجراءات الجنائية.

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

تتوقف مسألة التقادم على العقوبة القانونية القصوى المنطبقة على جريمة معينة (المادة ٨٧ من القانون الجنائي)، ولا يطبق مبدأ التقادم في القضايا التي يكون فيها الجناة المزعومون هارين من التحقيق أو المقاضاة (المادة ٨٨ من القانون الجنائي).

وليس لدى الصين أي أحكام تشريعية محددة بشأن النظر في السجلات الجنائية الأجنبية.

الولاية القضائية (المادة ٤٢)

حددت الصين ولايتها القضائية الإقليمية في المادة ٦ من القانون الجنائي، والولاية القضائية المتعلقة بالجنسية في المادة ٧ من القانون نفسه، مع إمكانية الإعفاء من المسؤولية الجنائية إذا كانت عقوبة الجريمة ذات الصلة هي السجن لمدة تقل عن ثلاث سنوات (المادة ٧ من القانون الجنائي). ولا يسري هذا الإعفاء على الموظفين العموميين الصينيين. كما أن الصين لديها الولاية القضائية بما يحقق أغراض المادة ٤٢ (٢) (أ) و(د)) من الاتفاقية عندما تفي الجرائم ذات الصلة بشرط ازدواجية التجريم، ويعاقب عليها بالسجن لمدة ثلاث سنوات على الأقل (المادة ٨ من القانون الجنائي). وفيما يتعلق بغسل الأموال، تُخضع الصين هذه الجريمة لولايتها القضائية إذا كانت مرتبطة بأراضيها (المادة ٦ من القانون الجنائي).

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

تُعاد أيُّ مصالح ملكية غير سليمة تُكتسب عن طريق الفساد إلى الضحايا عملاً بالمادة ٦٤ من القانون الجنائي والمادة ١١ من التفسيرات الصادرة عن المحكمة الشعبية العليا والنيابة العامة الشعبية بشأن عدة مسائل ذات صلة بالتطبيق المحدد للقانون في التعامل مع القضايا الجنائية المتعلقة بالرشو. وتعدُّ المستندات أو العقود المدنية المشوبة بالفساد باطلة وفقاً للمادة ٥٨ من المبادئ العامة للقانون المدني والمادة ٥٢ (٥) من قانون العقود في جمهورية الصين الشعبية. وتُلغى التراخيص الإدارية المستندة عن طريق الرشوة (المادة ٦٩ من قانون التراخيص الإدارية لجمهورية الصين الشعبية).

ويجب على الجناة تعويض الضحايا عما لحقهم من خسائر، وفقاً للمادتين ٣٦ و ٣٧ من القانون الجنائي. وبموجب المادة ٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية، يمكن للضحايا رفع دعاوى مدنية ضد الجناة (المادة ٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية).

السلطات المتخصصة والتعاون بين السلطات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

عكفت القيادة الصينية، منذ انعقاد الجلسة الثامنة عشرة للمؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني في تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٢، على إيلاء أهمية متزايدة أكثر من أي وقت مضى لمكافحة الفساد. وقد أشار تقرير الاستعراض إلى التصميم القوي والمستمر الذي تُظهره السلطات الصينية بأعلى مستوياتها على مكافحة الفساد، مما أدى في السنوات الأخيرة إلى تزايد عدد قضايا جرائم الفساد التي تنجح السلطات في مقاضاة مرتكبيها. ففي عام ٢٠١٤، حققت النيابة العامة على الصعيد الوطني في ٤٨٧ ٤١ قضية في مختلف الجرائم المتعلقة بالواجبات العمومية، وقاضت فيها ١٠١ ٥٥ شخص. وانعقدت محاكم على جميع المستويات وأصدرت أحكاماً بشأن ٣١ ٠٠٠ قضية اختلاس وفساد تورط فيها ٤٤ ٠٠٠ شخص، بما فيها عدد من القضايا التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة، تورط فيها مسؤولون رفيعو المستوى. وفي إطار الجهود الرامية إلى القضاء على الفساد في الحكومة، ألغيت ٥٣٧ صلاحية وزارية بإصدار الموافقات، أو فُوضت إلى مستويات وظيفية أدنى.

ولدى الصين عدد من السلطات المتخصصة في مكافحة الفساد.

وتتولى اللجنة المركزية للتفتيش الانضباطي (اللجنة المركزية)، التابعة للحزب الشيوعي الصيني، المسؤولية عن الإشراف على تنفيذ نظام الانضباط في الحزب الشيوعي الصيني.

وتشرف وزارة الرقابة على عمل الهيئات الإدارية.

وفي عام ١٩٩٣، دُمجت اللجنة المركزية المذكورة في وزارة الرقابة بهدف أداء وظيفتي التفتيش الانضباطي والرقابة المتكاملتين لدى الحكومة. ويمكن للجنة المركزية ووزارة الرقابة إجراء تحقيقات داخلية وفرض تدابير تأديبية وإدارية. وتُحال بعض القضايا إلى السلطات القضائية عند اكتشاف أدلة تُثبت حدوث جرائم. وتتولى اللجنة المركزية ووزارة الرقابة أيضاً مهمة تنسيق الجهود المحلية التي تبذلها مختلف الهيئات الحكومية وأجهزة إنفاذ القانون لمكافحة الفساد.

وأنشئ المكتب العام لمكافحة الفساد والرشوة في النيابة العامة الشعبية العليا في عام ١٩٩٥ وأعيد تنظيمه لاحقاً في عام ٢٠١٤. وأنشئت مؤسسات لمكافحة الفساد في النيابة العامة على جميع المستويات المحلية، وهي تركز على التحقيق في جرائم الفساد، مثل الاختلاس والرشوة، التي يرتكبها موظفون عموميون. واستقلالية النيابة العامة الشعبية راسخة في الدستور (المادة ١٣١) وفي القانون الأساسي للنيابات العامة الشعبية (المادة ٩).

ولدى سلطات الأمن العام أيضاً إدارات متخصصة في التحقيق في الجرائم الاقتصادية تتولى عملية التحقيق في جرائم الفساد في القطاع الخاص.

وتُعد في الصين الدورات التدريبية اللازمة على نحو منهجي بهدف تحسين قدرات موظفي إنفاذ القانون في مجال التحقيق في جرائم الفساد ومقاضاة مرتكبيها.

وقد وُزعت مهام وحدة الاستخبارات المالية على مكاتبين يعملان ضمن مصرف الصين الشعبي وهما: مكتب مكافحة غسل الأموال والمركز الصيني للرصد والتحليل في مجال مكافحة غسل الأموال.

ووفقاً للمادة ١٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، يقع على عاتق كل منظمة وفرد واجب إبلاغ سلطات إنفاذ القانون بوقائع أيّ جريمة وإبلاغها عن المجرمين المشتبه فيهم. ووفقاً للمادة ٢٠ من قانون مكافحة غسل الأموال، يجب على المؤسسات المالية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. وتنص اللوائح التنظيمية للنيابات العامة الشعبية على إمكانية منح مكافآت مادية للمواطنين المبلغين.

ولدى النيابات العامة الشعبية وسلطات الأمن العام خطوط هاتفية مباشرة ومواقع شبكية يمكن للمواطنين من خلالها الإبلاغ عما يشتبهون فيه من أنشطة إجرامية. ولدى اللجنة المركزية ووزارة الرقابة أيضاً مواقع شبكية وخطوط هاتفية مباشرة مخصصة للإبلاغ.

٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- يُنوّه بالمادة ٢٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية بوصفها أداة مفيدة لمصادرة عائدات الفساد.
- ويُنوّه أيضاً بأحكام المادة ٦٤ من القانون الجنائي المتعلقة بإعادة الممتلكات المصادرة من المجرم إلى الضحية دون إبطاء.
- ويُنوّه كذلك بالمادة ٣٦ من القانون الجنائي، التي تنص على واجب المجرم تعويض ضحية الجريمة عن خسائره الاقتصادية.

كما يُنوّه بالممارسات التالية:

- إنشاء مكاتب وإدارات متخصصة لمكافحة الفساد داخل أجهزة إنفاذ القانون.
- ينوّه بإلغاء ٥٣٧ صلاحية وزارية بإصدار الموافقات أو تفويضها إلى مستويات وظيفية أدنى كتدبير فعال في منع الفساد.
- تتولى وزارة الرقابة وظائف هامة لمنع الفساد وتؤدي دورها كمركز تنسيق للجهود الوطنية في مجال مكافحة الفساد.

- يمكن اعتبار تطبيق "مبدأ الولاية القضائية حسب جنسية الجاني" على المسؤولين الحكوميين دون أي قيود، ممارسة جيدة تفضي إلى الفعالية في مقاضاة جرائم الفساد.

٢-٣- التحديّات التي تواجه التنفيذ

يمكن اتخاذ التدابير التالية لتعزيز تنفيذ الاتفاقية:

- المواظبة على تطبيق التفسير القضائي الحالي بخصوص "وعد [موظف عمومي] بمزينة غير مستحقة أو عرضها أو منحه إياها ... بشكل غير مباشر، [لصالح الموظف نفسه] أو لصالح شخص أو كيان آخر"، والنظر في اعتماد التعديلات القانونية اللازمة في حال حدوث انحرافات عن السياق في المستقبل (المادتان ١٥ و ١٦ (١)).
- ضمان التنفيذ الكامل للمادة ١٥ التي تعتبر "المزايا غير المستحقة" في عملية الرشوة شاملة "للمنافع غير المادية"، وذلك عن طريق إدراج أحكام مناسبة تخضع لأحكام النظام القانوني الأساسية للصين وتتماشى مع ظروف الصين الواقعية.
- ضمان التنفيذ الكامل للمادة ١٦ (١) التي تراعي أوجه التشابه بين رشو الموظفين العموميين الأجانب ورشو الموظفين العموميين الوطنيين، وذلك من أجل الحفاظ على الاتساق اللازم في تجريم هذين النوعين من الأفعال.
- ضمان إمكانية محاسبة الشخصيات الاعتبارية على المشاركة في الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية (المادة ٢٦).
- بعد التنويه بالممارسة القضائية الحالية في الصين، ينبغي ضمان أخذ أسباب ارتكاب الجريمة ومستوى التعاون في الحسبان عند تطبيق عقوبات أخف على الأشخاص الذين يعترفون (المادة ٣٧ (٢)).
- توسيع نطاق الحماية التي يوفرها قانون الإجراءات الجنائية ليشمل الشهود والخبراء والضحايا في جرائم الفساد (المادة ٣٢).
- ضمان التطبيق المتسق للممارسات القضائية الحالية في مجال مصادرة العائدات المحولة أو المبدّلة أو المختلطة وأي إيرادات أو قيمة أخرى مستمدة من تلك العائدات (المادة ٣١ (٤-٦)).

٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

اعتمدت الصين قانوناً لتسليم المطلوبين، ولكن ليس لديها أي قانون بشأن المساعدة القانونية المتبادلة. وينظر إلى أحكام الفصل الرابع من الاتفاقية، في غياب المعاهدات الثنائية، كمعاهدة متعددة الأطراف صالحة مبرمة مع دول أطراف أخرى بشأن التعاون الدولي. وقد نفذت الصين

أنشطة مساعدة قانونية متبادلة استناداً إلى الاتفاقية، وسوف تواصل القيام بذلك. وسوف تستخدم الصين الاتفاقية كأساس قانوني لتسليم المطلوبين إلى الدول الأطراف التي تعترف هي أيضاً بالاتفاقية كأساس قانوني.

تسليم المجرمين؛ نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية
(المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٧)

يشترط التجريم المزدوج على نحو صارم بموجب المادة ٧ (٢) من قانون تسليم المطلوبين على أن يكون الحد الأدنى لمدة العقوبة سنة واحدة.

وتتيح الصين، بموجب المادة ٧ (٢) من قانون تسليم المطلوبين، تنفيذ عمليات تسليم تبعية على النحو المنصوص عليه في المادة ٤٤ (٣) من الاتفاقية. ولا تُعتبر الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية جرائم سياسية.

ويمكن للصين تسليم مطلوبين استناداً إلى معاهدات ثنائية أو مبدأ المعاملة بالمثل (المادة ١٥ من قانون تسليم المطلوبين).

وتواصل الصين والدول الأجنبية فيما بينها بشأن عمليات التسليم من خلال القنوات الدبلوماسية. وقد احتيرت وزارة الشؤون الخارجية الصينية بوصفها جهة اتصال في مسائل تسليم المطلوبين (المادة ٤ من قانون تسليم المطلوبين). وعند تلقي وزارة الشؤون الخارجية طلب التسليم من الدولة الطالبة، تتأكد الوزارة من مدى توافق طلب التسليم والوثائق والمستندات المرفقة مع أحكام الفرع ٢ من الفصل الثاني من هذا القانون ومع أحكام معاهدات تسليم المطلوبين. ثم تتأكد المحكمة الشعبية من الدرجة الثانية، التي تحددها المحكمة الشعبية العليا، من مدى توافق طلب التسليم المقدم من الدولة الطالبة مع أحكام هذا القانون ومع معاهدات التسليم المتعلقة بشروط التسليم، وتصدر قراراً بشأنه. ويخضع القرار الذي تتخذه المحكمة الشعبية من الدرجة الثانية لمراجعة المحكمة الشعبية العليا (المادة ١٦ من قانون تسليم المطلوبين). وعند استلام وزارة الشؤون الخارجية القرار الذي تتخذه المحكمة الشعبية العليا بشأن استيفاء الطلب لشروط التسليم، تحيله إلى مجلس الدولة للبت بشأن السماح بتسليم المطلوب. فإذا قرر مجلس الدولة عدم السماح بتسليم المطلوب، تبادر وزارة الشؤون الخارجية فوراً إلى إخطار الدولة الطالبة بالقرار. وتوعز المحكمة الشعبية إلى جهاز الأمن العام فوراً بإنهاء التدابير الإلزامية المتخذة في حق الشخص المطلوب (المادة ٢٩ من قانون تسليم المطلوبين).

وترد أسباب رفض طلبات تسليم المطلوبين في المادة ٨ من قانون تسليم المطلوبين.

وقد تلقت الصين طلبي تسليم مطلوبين استناداً إلى الاتفاقية، وقبلتهما وأجزتهما.

وليس لدى الصين إجراءات تسليم معجلة، ولكنها، في الممارسة، تولي أولوية للطلبات المقدمة استناداً إلى الاتفاقية.

ولا تسلّم الصين رعاياها (المادة ٨ (١) من قانون تسليم المطلوبين). وتحيل القضية إلى سلطاتها المختصة بغرض مقاضاة الشخص عملاً بالمادة ٤٤ (١١) من الاتفاقية.

ولا تستطيع الصين إنفاذ أحكام أجنبية لأغراض المادة ٤٤ (١٣) من الاتفاقية.

وترد ضمانات المعاملة العادلة في المواد ٢٣ و ٢٥ و ٣٤ من قانون تسليم المطلوبين، بما في ذلك الحق في الاستعانة بمحام وحق الاستئناف.

ومن ممارسات الصين التشاور مع الدول الطالبة قبل رفض التسليم، على الرغم من أن قانون تسليم المطلوبين لا يأتي صراحة على هذه المسألة.

وإبان الزيارة القطرية، كانت الصين مرتبطة بمعاهدات ثنائية لتسليم المطلوبين مع ٤١ بلداً.

ويمكن للصين أن تنقل أشخاصاً محكوماً عليهم استناداً إلى مبدأ المعاملة بالمثل، وكانت مرتبطة بمعاهدات لنقل السجناء مع ١٣ بلداً حتى تاريخ الزيارة القطرية.

ويمكن للصين أن تنظر في إمكانية نقل الإجراءات عند الضرورة، تمثيلاً مع المادة ٤٧ من الاتفاقية.

المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

تقدم الصين المساعدة القانونية المتبادلة، استناداً إلى المعاهدات الدولية أو مبدأ المعاملة بالمثل (المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية) ووفقاً للأحكام المنطبقة من التشريعات المحلية (القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقواعد النيابة العامة الشعبية بشأن الإجراءات الجنائية). وقد أبلغت الصين أثناء الزيارة القطرية بأنها بصدد صوغ قانون شامل بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية. وفي غياب المعاهدات الثنائية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، تطبق الصين الفقرات من ٩ إلى ٢٩ من المادة ٤٦ من الاتفاقية في تنفيذ عمليات المساعدة القانونية المتبادلة مع الدول الأطراف الأخرى.

كما أبلغت الصين بأنها تلقت أربعة طلبات مساعدة قانونية متبادلة وأرسلت ثلاثة طلبات للحصول عليها استناداً إلى الاتفاقية. وأشارت الصين أيضاً إلى صعوبات في الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة عند إرسال الطلبات استناداً إلى الاتفاقية.

ويمكن للصين أن تقدم المساعدة القانونية بجميع أشكالها الواردة في الفقرة (٣) من المادة ٤٦ من الاتفاقية.

ولكن لا يمكن للصين، في الوقت الراهن، أن تقدم معلومات فورية إلى السلطات المختصة في الدول الأطراف الأخرى عملاً بأحكام المادة ٤٦ (٤) من الاتفاقية؛ بيد أن هذه المسألة سوف تراعى تماماً في القانون المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، الذي لا يزال في شكل مشروع قانون. وتحافظ الصين على سرية المعلومات وفقاً لالتزاماتها التعاهدية، وذلك عملاً بما تقتضيه المادة ٤٦ (٥) من الاتفاقية. أمّا القيود المفروضة على استخدام المعلومات

المتلقاة من خلال المساعدة القانونية المتبادلة فهي مدرجة في المعاهدات القائمة وفي مشروع القانون المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية.

وتطبق الصين عموماً مبدأ ازدواجية التجريم فيما يتعلق بطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، بيد أنها تطبقه بمرونة، فتجيز في الممارسة العملية تقديم المساعدة مع انتفاء ازدواجية التجريم، بما في ذلك الإجراءات غير القسرية. بمقتضى المادة ٤٦ (٩) (ب) من الاتفاقية.

ولا يتضمن قانون الإجراءات الجنائية أحكاماً محددة بشأن المسائل المشمولة بالمادة ٤٦ (١٠-١٢) من الاتفاقية، ولكنها متضمنة في بعض المعاهدات الثنائية.

وأبلغت الصين بأن النيابة العامة الشعبية العليا هي السلطة المركزية المعنية بمسائل المساعدة القانونية المتبادلة الخاصة بالحكومة الصينية لأغراض المادة ٤٦ (١٣) من الاتفاقية. وينبغي أن تقدم الطلبات باللغة الصينية، ويمكن تلقيها عبر قنوات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

وقد سُميت وزارة العدل السلطة المركزية في معظم المعاهدات الثنائية. وتجري السلطة المركزية استعراضاً أولياً للطلب وتتابع الإجراءات المتعلقة به مع الدول الطالبة والسلطات المحلية ذات الصلة.

واستناداً إلى المادة ٦٨٢ من قواعد النيابات العامة الشعبية بشأن الإجراءات الجنائية (بخصوص إجراء المحاكمات)، يمكن رفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة إذا كانت المساعدة المطلوبة من شأنها أن تلحق أضراراً بالسيادة أو بالأمن أو بالمصالح الاجتماعية والعامة أو أن تنتهك القانون الصيني.

وقد أبرمت الصين معاهدات ثنائية للمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية مع ٥٤ بلداً، كما صدقت على ٢٠ اتفاقية متعددة الأطراف صادرة عن الأمم المتحدة تتضمن أحكاماً بشأن المساعدة القانونية المتبادلة، أو انضمت إليها.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحريّ الخاصة
(المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

أشارت الصين إلى أنها تعتبر الاتفاقية أساساً قانونياً للتعاون المتبادل على إنفاذ القانون، فيما يتصل بالجرائم المتعلقة بالفساد.

ويتناول مسائل التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون كلٌّ من قانون الإجراءات الجنائية، والتفسيرات القضائية للمحكمة الشعبية العليا بشأن تطبيق قانون الإجراءات الجنائية، وقواعد النيابة العامة الشعبية بشأن الإجراءات الجنائية (بخصوص إجراء المحاكمات)، والأحكام المتعلقة بإجراءات معالجة أجهزة الأمن العام للقضايا الجنائية. وأشارت الصين أيضاً إلى أن التعاون في مجال إنفاذ القانون سوف يُراعى تماماً في القانون المتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية.

وكانت النيابة العامة الشعبية العليا قد أبرمت ١٢٧ اتفاقاً ومذكرة تفاهم بشأن التعاون مع ٩١ نيابة عامة ووزارة عدل أجنبية حتى تاريخ الزيارة القطرية. ووضعت النيابة العامة الشعبية العليا آليات تعاون خاصة باجتماعات النواب العامين في إطار الصين/رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي إطار منظمة شنغهاي للتعاون.

وقد أنشئت الرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد (IAACA) رسمياً في الصين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وتضم هذه الرابطة ٣٠٠ منظمة عضواً من أجهزة إنفاذ القانون والمؤسسات الوطنية المكلفة بمهمة مكافحة الفساد. ومنذ عام ٢٠٠٦، تعمل النيابة العامة الشعبية العليا بوصفها أمانة للرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد.

وأقامت وزارة الأمن العام علاقات تعاون مع ١٨٩ بلداً وإقليماً. كما أنشأت ٧٥ قناة اتصال تعمل على مدار الساعة مع أجهزة إنفاذ القانون، مثل أجهزة الشؤون الداخلية وأجهزة الشرطة وإدارات الهجرة والنيابات العامة في أكثر من ٦٠ بلداً، ووقعت ٣٠٠ وثيقة تعاون. ولدى وزارة الأمن العام ٦٢ ضابط اتصال من الشرطة في ٣١ بلداً وإقليماً أجنبياً.

وعند إجراء الزيارة القطرية، كان مصرف الصين الشعبي قد وقع مذكرة تعاون وتبادل استخبارات مالية مع ٣٣ ولاية قضائية.

وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، أنشأت سلطات مكافحة الفساد وأجهزة إنفاذ القانون من ٢١ بلداً من بلدان رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ "شبكة الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد وأجهزة إنفاذ القانون" (ACT-NET) في بيجين. والغرض من الشبكة هو تبادل المعلومات بشأن قضايا الفساد واسترداد الموجودات عبر الحدود الوطنية. وتستضيف وزارة الرقابة أمانة هذه الشبكة في بيجين. وقد اعتمد أعضاء رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ "إعلان بيجين" بشأن مكافحة الفساد، فتعهدوا فيه بمكافحة الفساد من خلال تسليم المطلوبين وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة واعتماد تدابير أكثر مرونة لاسترداد عائدات الفساد من خلال تعزيز التعاون الثنائي باستخدام الاتفاقية والصكوك الدولية الأخرى.

وتجري الصين تحقيقات مشتركة مع نظراء أجنبية، وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية وقواعد النيابة العامة الشعبية بشأن الإجراءات الجنائية (بخصوص إجراءات المحاكمات).

وقد أجرت أجهزة إنفاذ القانون الصينية، بالتنسيق مع اللجنة المركزية للتفتيش الانضباطي ووزارة الرقابة، عمليتي "Skynet" و "Foxhunt"، إضافة إلى "عملية خاصة لملاحقة المجرمين الفارين واسترداد الموجودات غير المشروعة" خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وكان الهدف من تلك العمليات اعتقال ومحاكمة مسؤولين فاسدين فروا إلى الخارج، واستعادة الموجودات التي اكتسبوها على نحو غير مشروع، وذلك بالتعاون مع نظراء أجنبية والإنتربول. وأبلغت الصين عن قضية نجحت فيها في استرداد موجودات واستخدمت فيها الاتفاقية كأساس قانوني.

ويخضع استخدام أساليب التحري الخاصة لأحكام المواد ١٤٨-١٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية، ويمكن استخدامها في قضايا الفساد التي "تعرض المجتمع لمخاطر كبيرة" (المادة ١٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية). ويمكن لأساليب التحري الخاصة أن تشمل المراقبة الإلكترونية والتسليم المراقب والعمليات السرية.

٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- استخدام الاتفاقية كأساس قانوني لتسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية والتعاون في مجال إنفاذ القانون هو من الممارسات الجيدة التي تفضي إلى الاضطلاع بأنشطة التعاون الدولي بفعالية.
- وجود نظام فعال لجمع وتنظيم المعلومات الإحصائية المتعلقة بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة.
- وجود قناة اتصال مع إدارات الشؤون الداخلية وقوات الشرطة في ٤٤ بلداً، تعمل على مدار الساعة كأداة فعالة من أدوات التعاون في مجال إنفاذ القانون.
- الدور النشط في إنشاء شبكة سلطات مكافحة الفساد وأجهزة إنفاذ القانون التابعة لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بوصفها منصة مفيدة تفضي إلى التعاون في مجال إنفاذ القانون بغرض مكافحة الفساد.

٣-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

- النظر في اعتماد إجراءات التسليم المعجلة (المادة ٤٤ (٩)).
- تُوصى الصين بمواصلة الجهود المتعلقة باعتماد قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية من أجل كفاءة التنظيم الشامل لإجراءات المساعدة القانونية المتبادلة في التشريعات المحلية، وضمان سرعة تنفيذ التشريعات الجديدة.
- مع التسليم بالممارسة الحالية في الصين، يُوصى بأن تواصل الصين تقديم المساعدة القانونية المتبادلة التي لا تنطوي على إجراءات قسرية، حتى مع غياب ازدواجية التجريم، وهو ما يتفق مع المفاهيم الأساسية لنظامها القانوني، وفقاً للفقرة ٩ (ب) من المادة ٤٦ من الاتفاقية.
- توصى الصين بمواصلة تعزيز قدرة السلطة المركزية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة من خلال توفير الموارد الكافية والتدريب اللازم.

منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية

١- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة

لجمهورية الصين الشعبية في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

وقَّعت جمهورية الصين الشعبية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ("الاتفاقية") في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وصدّقت عليها في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وبموجب المادة ١٥٣ من القانون الأساسي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين، تعتبر الاتفاقية واجبة التطبيق على المنطقة. ووفقاً لقانونها الأساسي تتبّع المنطقة ممارسات القانون الأنغلو سكسوني. وتنفذ الاتفاقية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من خلال التشريعات المحلية.

وقد أنشئت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، بموجب المادتين ٣١ و٦٢ (١٣) من دستور جمهورية الصين الشعبية. واعتمد مجلس الشعب الوطني في جمهورية الصين الشعبية القانون الأساسي، وأصدره رئيس جمهورية الصين الشعبية في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٠، ودخل حيز النفاذ عند إنشاء منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بغرض النص على النظم المراد اتباعها فيها بموجب مبدأ "بلد واحد ونظامان". ويجيز مجلس الشعب الوطني لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ممارسة قدر كبير من الحكم الذاتي، وأن تتمتع بسلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية مستقلة، بما في ذلك سلطة إصدار أحكام قضائية نهائية، وفقاً لأحكام القانون الأساسي. ولكن يجب استمرار العمل بالقوانين التي كانت سارية في هونغ كونغ قبل إنشاء منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (أي القانون الأنغلو سكسوني، وقواعد العدالة، والقوانين التشريعية، والتشريعات الملحقّة، والقانون العرفي)، باستثناء ما يتعارض منها مع القانون الأساسي، أو يُعدّل. بموجب السلطة التشريعية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة.

ويقود البنية التنظيمية السياسية لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مسؤول تنفيذي. والرئيس التنفيذي مسؤول أمام الحكومة الشعبية المركزية ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (المادة ٤٣ من القانون الأساسي). والمجلس التشريعي هو الهيئة التشريعية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة.

وتنص المادة ٨٥ من القانون الأساسي على استقلال القضاء. وتشمل المحاكم في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة محكمة النقض، والمحكمة العليا (محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية)، ومحاكم المقاطعات والمحاكم الإدارية وغيرها من المحاكم الخاصة.

ومن المؤسسات ذات الصلة في مجال مكافحة الفساد اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد، ووزارة العدل، وقوات شرطة هونغ كونغ، وإدارة الجمارك والمكوس، ووحدة الاستخبارات المالية المشتركة، وغيرها.

٢- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

١-٢- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

يشمل تعريف "الموظف المعتمد" الوارد في المادة ٢ من قانون منع الرشوة (الفصل ٢٠١) معظم فئات الأشخاص المشمولة في المادة ٢ (أ) من الاتفاقية. ويشمل تعريف "الهيئة العمومية" الأشخاص الذين يتولون مناصب عامة دون مقابل.

الرشو والمتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢١)

تجرّم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة رشو الموظفين العموميين وارتشاءهم (المواد ٤ و ٥ و ٨ من قانون منع الرشوة). وتتضمن المادة ٢ من القانون تعاريف واسعة لمصطلحات "المزية" و"الاستضافة" و"الموظف المعتمد" و"الموظف العمومي" و"الوكيل" و"الموكّل" و"الهيئة العامة".

وتطبّق منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة المادة ٩ من قانون منع الرشوة (المعاملات الفاسدة مع الوكلاء) بغرض التصدي للرشو والارتشاء فيما يتعلق بالموظفين العموميين الأجانب. وبموجب المادة ٢ من القانون، يشمل تعريف "الوكيل" "أي شخص يستخدمه شخص آخر أو يعمل لحساب شخص آخر"، كما يشتمل على الموظفين العموميين العاملين خارج هونغ كونغ (القضية B v. Commissioner of the ICAC [2010] 13 HKCFAR 1)؛ وقدّم مثال على قضية، وإن كانت لا توجد قضايا أو سوابق قضائية طبقت فيها المادة ٩ على موظفي المنظمات الدولية العمومية. ولا يوجد للمادة ٩ (٢) كذلك تأثير يتجاوز الحدود الإقليمية، وبالتالي تقتصر الجريمة المقصودة على أعمال الرشوة التي تُعرض على وكيل في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، ولا تنطبق على الرشا المعروضة على الوكلاء خارج المنطقة (القضية HKSAR v. Krieger & Anor (06/08/2014, FAMC1/2014)).

وتعتمد منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على أحكام الرشوة العامة لملاحقة حالات المتاجرة بالنفوذ (المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٨ من قانون منع الرشوة). وتشمل المادة ٤ إساءة استخدام النفوذ الحقيقي أو المفترض. وقُدّمت أمثلة عن الحالات ذات الصلة.

وتخضع الرشوة في القطاع الخاص للتجريم في المواد ٦ و ٧ و ٩ من قانون منع الرشوة.

غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و ٢٤)

عناصر جريمة غسل الأموال مشمولة على نحو مرض، ولا سيما في المادة ٢٥ من قانون الجرائم المنظمة والخطيرة (الفصل ٤٥٥). وعلى الرغم من النص على التطبيق خارج الحدود، فإن هذا القانون لا ينطبق إلا على "السلوك الذي يشكل جريمة تستوجب توجيه الاتهام لو كانت قد ارتكبت في هونغ كونغ" (البند ٢٥ (٤) من القانون)، وإن كان هذا يشمل جميع الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية بكونها جرائم تستوجب توجيه الاتهام. والجريمة الواردة في المادة ٣

من قانون منع الرشوة (التماس أو قبول مزية دون إذن) ليست من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية، ولكن أحكامها تستخدم في الممارسة العملية لمقاضاة التماس أو قبول مزايا غير مستحقة من جانب الموظفين المعتمدين، وهي جنحة ولا تشكل جريمة أصلية لأغراض المادة ٢٥. وتتضمن المادة ٢٥-ألف من قانون الجرائم المنظمة والخطيرة دفاعاً بموجب القانون للأشخاص الذين يبلغون من تلقاء أنفسهم عن ارتكابهم جريمة غسل أموال دون أن تكون لديهم نية الانخراط في الجريمة.

ويشمل الإخفاء على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٥ من القانون أيضاً الأشخاص الذين يخفون عائدات الجريمة دون أن يكونوا قد شاركوا في الجريمة الأصلية.

الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢)

تناول أحكام القانون التشريعي المعني بالسرقة (الفصل ٢١٠) الاختلاس والتبديد وتسريب الممتلكات (المواد ٩ و ١٦ ألف و ١٧ و ١٨ و ١٨ دال و ١٩). ويمكن أيضاً معالجة قضايا قيام الموظفين العموميين باختلاس الممتلكات من خلال جرمي "التأمر لارتكاب جريمة الاحتيال" و"سوء السلوك في الوظائف العامة" المنصوص عليهما في القانون الأنغلو سوسوني.

وتستخدم أحكام جريمة سوء السلوك في الوظائف العامة طبقاً للقانون الأنغلو سوسوني للتعامل مع الحالات التي يسيء فيها الموظفون العموميون استغلال مواقعهم أو صلاحياتهم بما يحقق مصالحهم أو مصالح آخرين. انظر على سبيل المثال، القضية Sin Kam Wah & Another v. HKSAR [2005] 8 HKCFAR 192 (FACC 14/2004).

ويجرّم القانون الإثراء غير المشروع (المادة ١٠ من قانون منع الرشوة).

وتسري أيضاً أحكام القانون التشريعي المعني بالسرقة المذكور أعلاه على اختلاس الأموال في القطاع الخاص.

إعاقعة سير العدالة (المادة ٢٥)

جرّمت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة إعاقعة سير العدالة تجزئاً شاملاً في المادة ٩٠ (١) من قانون الإجراءات الجنائية (الفصل ٢٢١)، والمادتين ٢٤ و ٣١ من القانون المعني بالجرائم (الفصل ٢٠٠). وتعتبر المادة ٣٨ من القانون المعني بالجرائم أن الجاني الرئيسي هو أي شخص يساعد أو يشجّع شخصاً آخر على الحث باليمين، أو يقدم له المشورة بشأن ذلك، أو يسهّل ارتكابه ذلك أو يستميله للقيام به، أو من يقوم بالتحريض على الحث باليمين أو بتدبير ذلك أو الشروع فيه. وتُطبّق أيضاً أحكام جريمة "إعاقعة سير العدالة العامة" طبقاً للقانون الأنغلو سوسوني (على سبيل المثال القضية (HKSAR v. Law Kam Fai & Another [2006] 2 HKLRD 879 (CACC 189/2005)).

ويحظر قانون الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص (الفصل ٢١٢) شتى أشكال العنف (المواد ١٧ و١٩ و٣٩ و٤٠). وتحمي المادة ١٣ ألف من قانون اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد (الفصل ٢٠٤) والمادة ٣٦ من قانون الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص مسؤولي اللجنة المستقلة وقوات شرطة هونغ كونغ على وجه الخصوص. ويمكن أيضاً تطبيق أحكام جريمة واسعة التعريف طبقاً للقانون الأنغلو سكسوني، وهي انتهاك حرمة المحكمة.

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

حددت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة المسؤولية الجنائية والمدنية والإدارية للشخصيات الاعتبارية، وهي مسؤولية مستقلة عن مسؤولية الشخصيات الطبيعية. وتنطبق المسؤولية المدنية على الشركات بصفتها جهات مستأمنة على عهد انتصافية في إطار نظام القانون الأنغلو سكسوني، بالاستناد إلى المفهوم القائل بإلقاء المسؤولية على الجهة التي تحصل على شيء دون وجه حق وهي على علم بذلك (knowing receipt) (القضية *Thanakharn Kasikorn Thai (Chamkat (Mahachon) v. Akai Holdings Ltd (No. 2) [2010] 13 HKCFAR 479*). أمّا فيما يتعلق بالمسؤولية الإدارية، فيمكن رفع المتعاقدين من القائمة المعتمدة للمتعاقدین للأشغال العامة، أو إخضاعهم لإجراءات تنظيمية أخرى نتيجة للفساد.

المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

أفعال المشاركة مشمولة في أحكام القانون الأنغلو سكسوني بشأن المشاريع المشتركة والتحريض والتآمر (المادة ١٥٩ ألف من القانون المعني بالجرائم)، وبشأن المساعدة أو التشجيع على ارتكاب جريمة أو تقديم المشورة بشأنها أو تسهيل ارتكابها (المادة ٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية). وتنص المادة ١٥٩ زاي على جريمة الشروع المقررة بحكم القانون، وإن كانت لا تجرم السلوك الذي هو تحضيري فحسب.

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و٣٧)

اعتمدت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة عقوبات على الأفعال المتصلة بالفساد تراعي حسامة الجرم (على سبيل المثال المادة ٢ من قانون منع الرشوة، والمادة ٢٧ من قانون الجرائم المنظمة والخطيرة؛ (القضية *HKSAR v. Yang Tu-lian & Others (DCCC 237/2012; CACC 177/2012)*). والمدة القصوى لعقوبة السجن بموجب قانون منع الرشوة هي سبع سنوات بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في المواد ٤ و٧ و٩، أو عشر سنوات بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في المواد ٥ و٦ و١٠، وأربع عشرة سنة بموجب قانون الجرائم المنظمة والخطيرة.

ولا يُمنح مسؤولو منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة حصانات جنائية أو امتيازات قضائية (المادة ٢٥ من القانون الأساسي). والرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مسؤول مباشرةً عن جرائم الفساد بموجب المواد ٤ (٢ ب) و٥ (٤) و١٠ (١) من قانون منع الرشوة.

وتُشرف وزارة العدل في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على الملاحقات الجنائية دونما أي تدخل من جهة أخرى. ويحدّد قانون المدعين العامين مبادئ توجيهية فيما يتعلق بسياسات وممارسات المقاضاة (المادة ٦٣ من القانون الأساسي). ويجوز لأي شخص أن يلتمس مراجعة قضائية أمام المحكمة العليا لقرار صادر عن مدير جهاز النيابة العامة بشأن عدم الملاحقة القضائية، إذا رأى أنه تضرر من ذلك القرار. وفي الممارسة العملية، نادراً ما يُقدّم طلب لإجراء مثل هذه المراجعة. ويمكن رفع دعاوى خصوصية بشأن الملاحقة القضائية بموجب المادة ١٤ من قانون الجهاز القضائي (الفصل ٢٢٧).

وقد اتخذت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة تدابير لضمان حضور المدعى عليهم أثناء الإجراءات الجنائية والتحقيقات. ويكون للمتهم، بعد توجيه التهمة إليه ومثوله أمام المحكمة، الحق بصفة رئيسية في الإفراج عنه بكفالة، رهناً بشروط، ما لم يكن للمحكمة أسباب وجيهة تدعو إلى الاعتقاد بأن المتهم لن يسلم نفسه للاحتجاز، أو سوف يقوم بارتكاب جريمة أو عرقلة سير العدالة (المادتان ٩ دال و٩ زاي من قانون الإجراءات الجنائية).

وعملاً بقانون السجناء (بشأن إخلاء السبيل تحت المراقبة) (الفصل ٣٢٥) واللائحة التنظيمية الخاصة بذلك، تأسس المجلس المعني بإخلاء السبيل تحت المراقبة للنظر في الطلبات المقدمة من السجناء الذين يحق لهم التماس الالتحاق بنظامين للإفراج المبكر تحت المراقبة. وفي إطار قانون إعادة النظر في أحكام السجن لمدة طويلة (الفصل ٥٢٤) واللائحة التنظيمية الخاصة بذلك، تأسس مجلس إعادة النظر في أحكام السجن لمدة طويلة لإجراء استعراضات منتظمة للأحكام الخاصة بمساجين معينين، ويجوز له أن يوصي الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بتعديل عقوبة السجن المحددة، أو الاستعاضة عن الحكم بالسجن لمدة غير محددة بحكم آخر محدد المدة. ويأخذ المجلسان في الاعتبار جسامة الجرائم عند النظر في الإفراج المبكر عن السجناء.

ويجوز اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الموظفين المدنيين المدانين بالفساد أو بجرائم جنائية أخرى وذلك وفقاً للأمر الخاص بسلك الخدمة العامة (الإدارة) أو التشريع الخاص بسلك الخدمة المتخذة بشأنه الإجراءات التأديبية (على سبيل المثال، المادة ١١ من أمر الخدمة (الإدارة العامة)). ويمكن أيضاً إيقاف هؤلاء الموظفين عن الخدمة إذا اعتُبر ذلك في الصالح العام (على سبيل المثال، المادة ١٣ من الأمر المذكور).

وتتناول المادتان ٣٣ و٣٣ ألف من قانون منع الرشوة، والمادة ٧٩ (٦) من القانون الأساسي بصورة رئيسية إسقاط الأهلية عن الأشخاص المدانين لتولي المناصب العمومية، بينما تنص المادة ١٦٨ هاء من قانون الشركات (الفصل ٣٢) على إسقاط الأهلية عن الأشخاص المدانين فيما

يتصل بالترويج لشركة أو تشكيلها أو إدارتها، وما إلى ذلك، ويشمل هذا الشركات المملوكة كلياً أو جزئياً للحكومة. انظر أيضاً القضية HKSAR v. CHAN Tat-chee (DCCC 661A/2006).

وتنص المادة ٢ من قانون إعادة تأهيل الجناة (الفصل ٢٩٧) على إعادة تأهيل من يرتكبون جريمة بسيطة للمرة الأولى. وعلاوة على ذلك، تقوم دوائر السجون بالإشراف على بعض الجناة المعاد تأهيلهم بعد الإفراج عنهم وفقاً لأحكام تشريعية مختلفة.

وقد يحصل الجناة المتعاونون على عقوبة مخففة (على سبيل المثال، القضية Z v. HKSAR [2007] 10 HKCFAR 183 (FACC 9/2006)). ولدى وزارة العدل قانون للملاحقة القضائية وممارسات/إجراءات متبعة للعمل تحكم منح الحصانة، والتي تشكل جزءاً من سجل المحكمة. ومن الاعتبارات التي تؤخذ في الاعتبار كفاية الأدلة، وجسامة الجريمة، ودور الجاني، ووجود عوامل مخففة. انظر القضية HKSAR v. Cheung Ting Bong [2006] 3 HKLRD 171 (CACC 89/2003)، والقضية HKSAR v. Tong Sui-lun, Franco (DCCC 282/2011). ويحق للجناة المتعاونين الحصول على نفس الحماية المقدمة للشهود، بما في ذلك إمكانية الانضمام إلى برنامج حماية الشهود.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

هناك عدد من الأحكام التشريعية التي تيسر شهادة الشهود دون ترهيب. وللمحاكم أيضاً اختصاص أصيل بموجب القانون الأنغلو سكسوني لإصدار أوامر لحماية الشهود في الحالات المناسبة، منها الإدلاء بالشهادة من خلف "ستار" (القضية HKSAR v. Chan Shu-kwong & Another (DCCC 314/2006))، وتقييد إفشاء المعلومات المتعلقة بهويتهم (القضية L v. Equal [2002] 3 HKLRD 178 (CACV 265/2002 Opportunities Commission & Others)). وبمقتضى المادتين ١٢٢ و ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية، يجوز للمحكمة أن تأمر بأن تكون الإجراءات الجنائية كلها أو بعضها في جلسات مغلقة. وتخصص قوات شرطة هونغ كونغ واللجنة المستقلة لمكافحة الفساد وحدات لحماية الشهود.

وتنص المادة ٧٩ بآء من قانون الإجراءات الجنائية على ألا يكون للشهود الذين يخشون على سلامتهم أو سلامة أسرهم اتصال مباشر مع المتهم أو عامة الجمهور، ويمكنهم الإدلاء بشهادتهم عن بعد من خلال وصلة تلفزيونية مباشرة (القضية HKSAR v. See Wah-lun & Others [2011] 2 HKLRD 957 (CACC 370/2009)). ويجوز لهم أيضاً تقديم الإفادة كتابة (البند ٦٥ جيم من قانون الإجراءات الجنائية)، أو تُتلى أقوال الشهود (البند ٦٥ بآء من قانون الإجراءات الجنائية).

وبموجب المادة ٨ من قانون حماية الشهود (الفصل ٥٦٤)، يجوز منح هوية جديدة للشهود المنضمين إلى نظام حماية الشهود. ويمكن في الحالات المناسبة توفير الحماية المادية، بما في ذلك

تغيير مكان الإقامة، واستخدام البيوت الآمنة، وتوفير حراسة من جهات إنفاذ القانون، وتوفير الحماية على مدار اليوم (البند ٧ من قانون حماية الشهود).

وتُمنح للخبراء والضحايا الحماية نفسها الممنوحة للشهود وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم وذلك بموجب قانون حماية الشهود، وتوفر لهم الحماية أيضاً بموجب الميثاق المعني بضحايا الجرائم والمادة ٢٧ من قانون الجرائم المنظمة والخطيرة. ويسمح بتقديم بيانات عن الضرر الذي أصاب الضحايا خلال إجراءات إصدار الأحكام.

ولم تبرم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة اتفاقات لتغيير مكان إقامة الشهود.

وتحظر المادة ٣٠-ألف من قانون منع الرشوة والمادة ٢٦ من قانون الجرائم المنظمة والخطيرة الإفصاح عن هوية المبلغين. ومع ذلك، لم يصدر قانون محدد لحماية المبلغين من أيّ معاملة لا مسوّغ لها.

التجميد والحجز والمصادرة؛ السرية المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

تتبع منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة نظام المصادرة المستندة إلى الإدانة. والأحكام الرئيسية هي المواد ٨ و ١٠ و ١٣ و ١٥-١٨ من قانون الجرائم المنظمة والخطيرة، والمواد ١٢ و ١٢-ألف و ١٤-جيم من قانون منع الرشوة. ويأمر القاضي بمصادرة عائدات الجريمة كجزء من عملية إصدار الأحكام بعد الإدانة استناداً إلى معيار الموازنة بين الاحتمالات. ويمكن أيضاً المصادرة على أساس القيمة (على سبيل المثال المادة ١٢ ألف من قانون منع الرشوة، والمادة ١٢ (٦) من قانون الجرائم المنظمة والخطيرة). وبموجب قانون الجرائم المنظمة والخطيرة (المادة ٨ (٤))، يقتصر التقييد والتجريد على الحالات التي تكون لا تقل فيها المنافع عن ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات هونغ كونغ.

وتوجد أحكام في قانون الجرائم المنظمة والخطيرة، وقانون منع الرشوة، وقانون اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد تُمكن من استبانة عائدات الجريمة وأدواتها، أو تعقبها، أو تجميدها، أو الحجز عليها. وبموجب قانون الجرائم المنظمة والخطيرة، يجوز لوزارة العدل، بعد الإدانة، أن تقدم طلباً إلى المحكمة لمصادرة الممتلكات القابلة لتحويلها نقداً الخاصة بالمتهم، ويشمل ذلك جميع الأدوات ذات القيمة، بغض النظر عما إذا كانت في حوزة المحكمة أو الشرطة أو اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد أو أجهزة الجمارك.

وعلى الرغم من أنه يجوز مصادرة الأدوات المعدة للاستخدام في ارتكاب الجرائم (على سبيل المثال القضية *HKSAR v. Fan Wai-ping & Others*)، تشير المادة ١٠٢ (١) (ج) من قانون الإجراءات الجنائية إلى الممتلكات فقط "التي استخدمت" في ارتكاب جريمة على وجه التحديد. وقد تحتج المحكمة بالصلاحيّة المخوّلة لها بموجب هذه المادة إذا ارتأت أن الممتلكات قد استخدمت لذلك الغرض. وعلاوة على ذلك، تمنح المادة ١٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية

المحكمة صلاحية الأمر بالحجز على الأدوات والأشياء التي يعتقد على نحو معقول أنها مقدمة/معدة بهدف ارتكاب جرائم تستوجب توجيه الاتهام، ويجوز للمحكمة أن تأمر بالتصرف في تلك الأدوات والأشياء بموجب المادة ١٠٢ (١) (ج).

ويقوم الحارس القضائي المعين بموجب المادة ١٧ من قانون الجرائم المنظمة والخطيرة بإدارة الممتلكات القابلة لتحويلها نقداً ريثما يُبَيَّن في مصادرها، ويكون مسؤولاً عن تحويل الممتلكات المحجوزة إلى نقد وتصفيتهما تماشياً مع أمر المصادرة الصادر بموجب المادة ٨ من قانون الجرائم المنظمة والخطيرة.

ويتيح إصدار أوامر تقديم المعلومات (المادة ٤ من قانون الجرائم المنظمة والخطيرة)، وأوامر التفتيش (المادة ٥ من قانون الجرائم المنظمة والخطيرة، والمادة ١٠ بء من قانون اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد) والأذون (المادة ١٣ من قانون منع الرشوة)، الحجز على السجلات المصرفية والمالية وفحصها. انظر، على سبيل المثال، القضية (HKSAR v. Tong Sui-lun, Franco (DCCC) والقضية (282/2011), HKSAR v. BHATTY Manoj Chainman Rai (DCCC 1108/2012).

وتتضمن جميع أوامر الحجز بموجب قانون الإبحار بالمخدرات (استرجاع عائدات) وقانون الجرائم المنظمة والخطيرة أمراً بالإفصاح يتطلب من المتهمين الكشف عن الأصول الخاضعة لسيطرتهم الفعلية. ولا تمثل السرية المصرفية عائقاً أمام التحقيقات والملاحقات القضائية في الجرائم الجنائية المحلية.

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

لا يوجد حد زمني للملاحقات القضائية المتعلقة بالجرائم التي تستوجب توجيه الاتهام بموجب المواد ٤-٩ من قانون منع الرشوة. ولا تنطبق فترات التقادم إلا على الجرائم البسيطة التي تُعرَّف بأها جنح. وتمدد المادة ٣١-ألف من قانون منع الرشوة الحد الزمني للملاحقة القضائية فيما يتعلق بالجرح المشمولة بالقانون.

ويمكن اعتبار السجلات الجنائية الأجنبية جزءاً من الخلفية العامة للمتهم (المادة ٥٤ (١) (ز) من قانون الإجراءات الجنائية، (القضية (HKSAR v. Singh Bal Winder (CACC 166/2014).

الولاية القضائية (المادة ٤٢)

تقيم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الولاية القضائية على الجرائم المرتكبة على أرضها وعلى متن سفنها وطائراتها (على سبيل المثال، المواد ٢٣-ألف إلى ٢٣-جيم من القانون المعني بالجرائم)، وإن لم تقرّر الولاية القضائية على الجرائم المرتكبة ضد مواطنيها، سواء من جانب مواطنيها أو الأشخاص العديمي الجنسية المقيمين فيها، أو المرتكبة ضدها.

وهي لا تطبق مبدأ "إمّا التسليم وإمّا المحاكمة"، وإن كان يمكنها تطبيق المادة ٤٤ (١١) من الاتفاقية مباشرة.

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

ترد القواعد المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الرشوة، بما في ذلك مبادئ إلغاء العقود، في السوابق القضائية. وتتناول أحكام القانون الإداري إلغاء التراخيص، وحق الحكومة في إنهاء العقود بسبب الفساد، ورفع أسماء المتعاقدين من القائمة المعتمدة لمقدمي العطاءات. وبالإضافة إلى بدء الإجراءات المدنية، قد تساعد الأحكام التشريعية ذات الصلة الضحايا على التماس تعويضات وعلى استرداد حقوقهم، وهي المواد ١٢ و ١٢-ألف من قانون منع الرشوة، و٧٣ و ٨٤ و ٨٤-ألف من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة ٩٨ من قانون الجهاز القضائي.

السلطات المتخصصة والتعاون بين السلطات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

تستمد اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد سلطتها من قانون اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد، وتنص المادة ٥٧ من القانون الأساسي على استقلاليتها. ويكون مفوض اللجنة مسؤولاً مسؤولاً مباشرة أمام الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وتنص المادة ٤٨ من القانون الأساسي على أن الرئيس التنفيذي يسمي مرشحاً لمنصب مفوض اللجنة، ويقدم تقريراً إلى الحكومة الشعبية المركزية بشأن تعيينه. ويشغل المفوض منصبه لمدة محددة. والرئيس التنفيذي محول بتقديم توصية إلى الحكومة الشعبية المركزية بإبعاد المفوض عن منصبه.

وتجري اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد تدريبات داخلية وخارجية مكثفة لتعزيز مهارات القيادة والمهارات المهنية لدى موظفيها. وفي نهاية عام ٢٠١٢، كان لدى اللجنة ٢٨٢ ١ موظفاً. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بلغت ميزانية إدارة العمليات التابعة للجنة ٦٦٢,٦ مليون دولار من دولارات هونغ كونغ.

وتفرض المادة ١٦ من قانون منع الرشوة واجبا قانونيا على الموظفين العموميين بتقديم المساعدة إلى اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد. كما أن عدم إبلاغ أجهزة إنفاذ القانون عن جريمة تستوجب الاعتقال قد يجعل الشخص مسؤولاً عن الجريمة. بموجب المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية (عقوبات إخفاء الجرائم) إذا كان الشخص قد تلقى مقابلاً أو وافق على تلقيه حتى لا يفصح عن تلك المعلومات. وقد أنشأت اللجنة قنوات اتصال لتلقي الإحالات من الإدارات الحكومية والهيئات العمومية.

ويتعين على المؤسسات المالية أن تتبع الأدلة والمبادئ التوجيهية الخاصة بهذه السياسة، وتقوم بإبلاغ أجهزة إنفاذ القانون والسلطات التنظيمية في أقرب وقت ممكن عن المسائل التي قد تؤدي إلى الفساد أو غير ذلك من الأنشطة غير القانونية الأخرى. وقد أنشأت اللجنة قنوات اتصال مع كبرى المصارف وشركات التأمين وشركات المحاسبة والهيئات المهنية والكيانات الخاصة الأخرى. وتنظم وحدة الاستخبارات المالية المشتركة وسلطات إنفاذ القانون والسلطات التنظيمية ذات الصلة المسؤولة عن مكافحة غسل الأموال طائفة كاملة من برامج الدعاية والبرامج التثقيفية.

ويُشجّع أفراد الجمهور على الإبلاغ عن أعمال الفساد المشتبه فيها، إمّا إلى مركز الإبلاغ التابع للجنة المستقلة لمكافحة الفساد أو مكاتبها الإقليمية السبعة، ويمكن الإبلاغ دون الكشف عن الهوية. ويعمل مركز الإبلاغ على مدار الساعة طوال السنة. وتنفذ اللجنة طائفة من أنشطة التوعية للتشجيع على الإبلاغ عن الفساد.

٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- يصل نطاق تطبيق المادة ٤ من قانون منع الرشوة إلى خارج الحدود الإقليمية، ويُعرّف مصطلح "مزية" تعريفاً واسعاً في القانون المذكور.
- يمكن للمحكمة أن تبت في القضايا ضد الشخصيات الاعتبارية فيما يتصل بالجرائم المتعلقة بالفساد مما يشجع الأشخاص على التماس الانتصاف في الحالات المماثلة.
- يوجد بيان بسياسة وممارسات الملاحقة القضائية - قانون المدعين العامين (<http://www.doj.gov.hk/eng/public/pubsoppaptoc.html>)، ولجنة شكاوى مستقلة تابعة للجنة المستقلة لمكافحة الفساد، تقوم برصد واستعراض الشكاوى المقدمة ضد اللجنة أو موظفيها، بما في ذلك بسبب عدم معالجة التحقيقات أو الملاحقات القضائية على نحو كاف، وتقدم المشورة بشأن إجراءات المتابعة.
- توجد تدابير ترمي إلى تعزيز إعادة إدماج السجناء في المجتمع، بما في ذلك قانون إعادة تأهيل الجناة، والنظامان الموضوعان في إطار قانون السجناء (المعني بإخلاء السبيل تحت المراقبة) للإفراج المبكر تحت الإشراف.
- تتخذ القرارات المتعلقة بتقييد الأصول والحجز عليها توخياً لمصادرها بالتزامن مع القرارات المتعلقة بالملاحقة القضائية للمشتبه فيهم.
- تطبّق القرائن الاستدلالية أثناء جلسات المصادرة، ومن ذلك: (أ) تطبيقها بشأن المصادر المشبوهة للأصول ومعرفة الجاني بذلك؛ (ب) اعتبار أيّ ممتلكات منقولة إلى المدعى عليه خلال فترة ست سنوات من بدء الإجراءات عائدات للجريمة؛ (ج) اعتبار أنّ أيّ نفقات خلال تلك الفترة قد سُددت من العائدات التي تحصّل عليها الجاني من الجريمة (المادة ٩ من قانون الجرائم المنظمة والخطيرة).
- أُشير إلى عدد من الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإنشاء اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد وتفعيلها، بما في ذلك وضع نظام للضوابط والموازن فيما يتعلق بعملياتها، والإرادة السياسية والموارد، بما في ذلك تزويد الموظفين بالتدريب المتخصص (المادة ٣٦).
- التعاون الفعال فيما بين أجهزة إنفاذ القانون ذات الصلة، وبخاصة اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد، وقوات شرطة هونغ كونغ، ووحدة الاستخبارات المالية المشتركة، وغيرها من

الأجهزة، وذلك بسبل منها إنشاء أفرقة للاتصال بين اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون (المادة ٣٨).

- وضوح التنسيق الفعال بين الأجهزة الوطنية وكيانات القطاع الخاص (المادة ٣٩ (١)).

٢-٣- التحديّات التي تواجه التنفيذ

من شأن الخطوات التالية أن تعزّز التدابير القائمة حالياً لمكافحة الفساد:

- في غياب سوابق قضائية ذات صلة تتعلق بموظفي المؤسسات الدولية العمومية، يمكن صياغة أحكام تشريعية بشأن الرشوة التي تشمل الوكلاء لاعتماد أحكام بشأن جريمة رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية على نحو خاص، وسوف تشمل أيضاً عرض الرشا على الموظفين خارج منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وتقديمها إليهم أو وعدهم بها (المادة ١٦).
- النظر في جعل الأفعال الواردة في المادة ٣ من قانون منع الرشوة جرائم تستوجب توجيه الاتهام بما يجعل من الممكن اعتبارها جريمة أصلية فيما يخص غسل الأموال (المادة ٢٣).
- إلغاء الحد الأدنى (الوارد في المادة ٨ (٤) من قانون الجرائم المنظمة والخطيرة) الذي يقصر التقييد والتجريد على الحالات التي لا تقل المنافع فيها عن ١٠٠٠٠٠٠ دولار من دولارات هونغ كونغ (المادة ٣١ (١)).
- النظر في التوقيع على اتفاقات تغيير مكان إقامة الشهود (المادة ٣٢ (٣)).
- النظر في التوسع في التشريعات بغرض حماية المبلغين من أيّ معاملة لا مسوّغ لها (المادة ٣٣).
- النظر في إخضاع الجرائم المرتكبة ضد مواطني منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة؛ أو من جانب مواطنيها أو الأشخاص العديمي الجنسية المقيمين فيها؛ أو ضد منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة لولايتها القضائية (المواد ٤٢، ٤٢ (٢) (أ)، ٢ (ب) و ٢ (د)).
- على الرغم من أنّ الاتفاقية قابلة للتطبيق المباشر كأساس قانوني لتسليم المجرمين الهاربين، فعمل منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة تنظر في إصدار تشريع محدد بشأن الالتزام بالتسليم أو المحاكمة (المادتان ٤٢ (٣)، و ٤٤ (١)).

٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

يُشار إلى مصطلح "تسليم المجرمين" المستخدم في الاتفاقية على أنه "تسليم المجرمين الهاربين" في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وذلك لوصف ترحيل المجرمين الهاربين من كيان ليست له صفة الدولة، مقابل ترحيلهم من كيان له صفة الدولة. وينص القانون الأساسي على أنه يجوز لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، بمساعدة من الحكومة الشعبية المركزية أو بإذن منها، أن

تتخذ الترتيبات المناسبة مع الدول الأجنبية لتبادل تقديم المساعدة القانونية (المادة ٩٦). وقد تشمل هذه المساعدة التعاون في مجالات تسليم المجرمين الهاربين والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية.

٣-١ - ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

تسليم المجرمين؛ نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٧)

يوفر القانون المعني بالمجرمين الهاربين (الفصل ٥٠٣) الإطار القانوني لتسليم المجرمين الهاربين. وتُنَفَّذُ الاتفاقات بشأن تسليم المجرمين الهاربين عن طريق الأوامر الصادرة بموجب المادة ٣ من القانون. ويتعين أن يجري التسليم من منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وفقاً لترتيبات خاضعة للأمر الصادر بموجب المادة ٣.

وتعترف منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بالاتفاقية كأساس قانوني لتسليم المجرمين الهاربين (C.N.549.2014.TREATIES-XVIII.14). وقد صدر الأمر المعني بالمجرمين الهاربين (الفساد) (الفصل ٥٠٣ ألف-باء) عملاً بالمادة ٣ من القانون المعني بالمجرمين الهاربين بغرض تنفيذ المادة ٤٤ من الاتفاقية. ومن ثم، يمكن لدولة طرف في الاتفاقية أن تقدم طلباً إلى منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة لتسليم مجرمين هاربين حتى إذا لم يكن لديها اتفاق ثنائي مع منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة.

وفي الوقت الحالي، وبموجب إذن من الحكومة الشعبية المركزية، وقّعت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على تسعة عشر اتفاقاً ثنائياً بشأن تسليم المجرمين الهاربين (جميعها نافذة).

وتشمل قائمة الجرائم التي يجوز تسليم مرتكبيها الواردة في الجدول ١ من القانون المعني بالمجرمين الهاربين الجرائم المشمولة بالاتفاقية التي تخضع لعقوبة السجن لأكثر من ١٢ شهراً في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة والولاية القضائية الطالبة (المادة ٢ (٢) من القانون).

وتمثل ازدواجية التجريم مبدأً أساسياً للتسليم (المادة ٢ (٢) من القانون)، وإن كان العامل الحاسم هو السلوك الذي يقوم عليه الجرم (القضية Ho Man Kwong v. Superintendent of Lai Chi Kok Reception Center [2012] 5 HKLRD329)، وليس تصنيف الجرائم أو مسماتها (القضية Cosby v. Chief Executive HKSAR [2000] 3 HKC 662).

وتتضمن مختلف الاتفاقات المعنية بالتسليم، والمواد ٢ (٢) و ٥ و ١٠ و ٦ (ب) و ١٣ و ٢٤ (٣) من القانون المعني بالمجرمين الهاربين، المعايير التي يستند إليها التسليم.

وعلى الرغم من أن جنسية المتهم من الأسباب التقديرية لرفض التسليم (المادة ١٣ (٤) من القانون المعني بالمجرمين الهاربين)، لم يحدث قط أن رفضت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التسليم استناداً إلى هذا الأساس. ولا يحدد القانون المعني بالمجرمين الهاربين مبدأ التسليم أو

المحاكمة، وإن كانت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة تتبع الاتفاقية والالتزامات الناشئة بموجب الاتفاقات الدولية التي أبرمتها. ولا ينص القانون الداخلي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على آلية لإنفاذ العقوبة بدلا من التسليم.

وثمة وسائل حماية قائمة لضمان المعاملة العادلة بموجب التشريعات (على سبيل المثال المواد ٤ و ٣٥ و ٣٨ و ٣٩ و ٤١ من القانون الأساسي؛ والمادتان ١٢ و ١٤ من القانون المعني بالمجرمين الهاربين).

وتشترط منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة توافر دليل إثبات ظاهر لإتمام التسليم (المادة ١٠ (٦) (ب) من القانون المعني بالمجرمين الهاربين). وفي القضايا التي تصدر بها إدانة، لا يشترط إلاً على تقديم الدليل على الإدانة والعقوبة (المنتظرة). وتُطبَّق متطلبات الإثبات بطريقة مرنة ومعقولة. وقدمت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة حالات كأمثلة للبرهنة على سرعة تسليم الأشخاص المطلوبين.

ووزير العدل في وزارة العدل التابعة لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة هو السلطة المركزية المعنية بالتسليم (C.N.687.2012.TREATIES-XVIII.14). ويتضمن القانون المعني بالمجرمين الهاربين الإجراءات القانونية المتعلقة بالتسليم. ويجوز تقديم طلب للتسليم فيما يتعلق بشخص مطلوب للمحاكمة أو لفرض أو تنفيذ عقوبة (المادة ٤ من القانون). ويمثّل الشخص المعني، حال القبض عليه، أمام محكمة إحالة يترأسها قاض (المادة ١٠ من القانون)، وتقرر المحكمة ما إذا كانت الجريمة ضمن الجرائم التي يجوز السماح بالتسليم فيها، وتبت في مدى كفاية الأدلة.

وفي الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٢، سلّمت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ما مجموعه ثمانية مجرمين هاربين في جرائم سرقة وغسل أموال وفساد. ومنذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، تلقت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة طلبا واحدا (كان مازال معلقا في وقت الاستعراض) وقدمت طلبا واحدا على أساس الاتفاقية. ولم ترفض حتى اليوم أي طلبات مقدمة على أساس الاتفاقية.

وعموماً ما تنفذ طلبات التسليم خلال شهرين أو ثلاثة أشهر، وإن كان يمكن أن تستغرق وقتاً أطول إذا طعن الشخص المطلوب تسليمه في الإجراءات.

ويمكن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بموجب قانون نقل الأشخاص المحكوم عليهم (الفصل ٥١٣) والاتفاقات الثنائية المبرمة مع خمس عشرة ولاية قضائية. وخلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠١٢، تعاملت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مع ما مجموعه ٦٨ من هذه الحالات.

وفي المسائل المتعلقة بنقل الإجراءات الجنائية، تتشاور منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مع السلطات الأجنبية لتحديد ما إذا كانت ستحجّم عن الملاحقة القضائية، ولتقديم أدلة للمساعدة في الملاحقة القضائية الأجنبية.

المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

حتى إذا لم يكن هناك اتفاق أو اتفاقية، يميز قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية (الفصل ٥٢٥) تقديم المساعدة بشرط المعاملة بالمثل.

ومنذ عام ٢٠١٠، تلقت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الطلبات التالية (التي لا تقتصر على جرائم الفساد): ١٤٧ طلباً في عام ٢٠١٠، و١٨٧ في عام ٢٠١١، و٢٣٢ في عام ٢٠١٢، و٢٦٧ في عام ٢٠١٣، و٣٠٣ في عام ٢٠١٤. ولم ترفض حتى الآن أي طلب قدم إليها بموجب الاتفاقية أو بشأن جرائم متصلة بالفساد.

وينص قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية على طائفة واسعة من المساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بالجرائم التي تشتمل على شخصيات طبيعية أو اعتبارية، بما في ذلك المؤسسات المالية، ومنها جمع الأدلة وأوامر التفتيش وأوامر تقديم المعلومات ونقل الأشخاص للمساعدة في التحقيقات والملاحقات القضائية وتقييد عائدات الجريمة والحجز عليها (المواد ١٠ و ١٢ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٣ و ٢٧ و ٢٨ و ٣١ من القانون، وكذلك الجدول الثاني). ويمكن لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة تبادل المعلومات تلقائياً، وقد قامت بذلك من قبل في عدة مناسبات.

ويتضمن قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية أحكاماً لتجاوز اعتبارات السرية عند الامتثال لأوامر تقديم المعلومات المتعلقة بالسجلات المصرفية (المادة ١٥ (٩) (ج)). ويجوز أيضاً استدعاء موظفي المصارف للمثول أمام المحاكم بموجب المادة ١٠ من القانون، والمواد ٧٤ إلى ٧٧ بآء من قانون الأدلة (الفصل ٨) لتقديم السجلات المصرفية والأدلة الشفوية.

وعلى الرغم من أن ازدواجية التجريم مطلب لازم فيما يتعلق بالتدابير القسرية بموجب قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، فإنه ينظر في اشتراط ازدواجية التجريم بشكل فضفاض فيما يتعلق بتحديد اختصاص المحكمة، وليس فيما يتعلق بعناصر الجريمة. وتطبق منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الاتفاقية مباشرة حيثما لا يوجد اتفاق.

ووزير العدل هو السلطة المركزية المعنية بتبادل المساعدة القانونية (3-C.N.51.2006.TREATIES). وتُحال الطلبات إلى مستشارين في وحدة المساعدة القانونية المتبادلة التماساً للمشورة والتنفيذ، ويكون عليهم الرد على جميع الطلبات الواردة خلال عشرة أيام عمل وفقاً لتعهد الأداء الخاص بالوحدة، وتقديم المشورة المتعلقة بالمتابعة في الوقت المحدد.

ويجوز لوزير العدل في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة إجراء ترتيبات لإبعاد الأشخاص الذين يوافقون على ذلك من منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، سواء كانوا محتجزين أم لا، بغرض تقديم المساعدة خارجها (المادتان ٢٣ و ٢٤ من قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية).

وُمكن لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة أن تقدم المساعدة وفقاً للإجراءات المحددة في الطلب، ما دامت لا تخالف القانون الداخلي.

ويجوز لها تقديم المساعدة في الاستماع إلى الشهود الموجودين فيها عن طريق وصلة فيديو (المادة ١٠ (١) (ب) من قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية)، وقد فعلت ذلك في قضايا سابقة. ومن الناحية العملية، وبموجب الاتفاقات المبرمة، تلتزم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بالقيود على استخدام المعلومات أو الأدلة المتحصل عليها بموجب طلب.

ويُلتزم بقيود السرية من الناحية العملية، ووفقاً للإجراءات التي تحددها الدول الطالبة (المادة ٨ (٢) من قانون المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية)، وتُقدّم أسباب في حالة الرفض، وقد جرى العرف على عقد مشاورات قبل إرجاء تقديم المساعدة. وتقوم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بتقديم معلومات محدثة إلى الدول الطالبة بشأن حالة الطلبات المقدمة.

وتتحمل منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التكاليف العادية لتنفيذ الطلبات. وإذا نشأت الحاجة إلى مصروفات ذات طابع غير عادي، فإنها تتشاور مع الطرف مقدّم الطلب بشأنها.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحريّ الخاصة
(المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠)

أنشأت اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد قنوات اتصال مع أجهزة إنفاذ القانون وأجهزة مكافحة الفساد في عدة ولايات قضائية أجنبية. وتشارك اللجنة في تبادل المعلومات والزيارات والاجتماعات والتدريبات التي تجري مع النظراء الأجانب والمنظمات الدولية الأجنبية، ومنها رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والمبادرة المشتركة بين مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ، وشبكة الأجهزة المعنية بالجريمة الاقتصادية. ويقيم فريق اتصال عملياتي مخصص تابع للجنة على اتصال وثيق مع أجهزة إنفاذ القانون ومكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم.

ولمكافحة عمليات غسل الأموال الناشئة عن قضايا الرشوة، تستخدم اللجنة الشبكات التابعة لها التي تقوم بالاتصال مع أجهزة إنفاذ القانون الأجنبية، وتتفاعل كذلك مع وحدة الاستخبارات المالية المشتركة. وتستخدم وحدات التحقيق التابعة لقوات شرطة هونغ كونغ قنوات الاتصال التابعة لمجموعة إيغمونت لتبادل الاستخبارات المالية مع أجهزة إنفاذ القانون الأجنبية.

وأنشأت قوات شرطة هونغ كونغ قنوات اتصال مع النظراء الأجانب من خلال الإنترنت وضباط الاتصال في أجهزة إنفاذ القانون الأجنبية.

وأرسلت قوات شرطة هونغ كونغ واستقبلت موظفين مكلفين بإنفاذ القانون بصفتهم ملحقين بدول أخرى أو للحصول على تدريب فيها. كما أرسلت ضباط على سبيل الإعارة إلى الخارج لتيسير تبادل أفراد الشرطة والخبراء بين السلطات المختصة.

وتعتبر منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الاتفاقية كأساس للتعاون المتبادل في إنفاذ القوانين. كما وقّعت على مذكرات تفاهم مع أجهزة إنفاذ القانون الأجنبية للتعاون في مجال مكافحة الجرائم عبر الوطنية وتبادل الاستخبارات والموظفين والتدريب. ولا تشترط اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد وجود اتفاقات رسمية، وإنما تقوم بتبادل المعلومات الاستخباراتية وفقاً للعرف وعلى أساس الاتفاقية.

وقد أقرت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة تحقيقات مشتركة بشأن الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية. وتنتظر اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد وقوات شرطة هونغ كونغ في مدى سماح تشريعات منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بإجراء مثل هذه التحقيقات في كل حالة على حدة. وقد تعتمد أجهزة إنفاذ القانون أساليب التحري الخاصة بموجب قانون اعتراض الاتصالات والمراقبة (الفصل ٥٨٩) ومبادئ القانون الأنغلو سكسوني، وتجري عمليات المراقبة والعمليات السرية والتسليم المراقب على أساس كل حالة على حدة.

٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

إجمالاً، يتمثل أبرز التجارب الناجحة والممارسات الجيدة في تنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية، فيما يلي:

- يتضمن موقع وزارة العدل قائمة شاملة من الاتفاقات بشأن تسليم المجرمين المهارين والمساعدة القانونية المتبادلة وغيرها من المسائل المتصلة بالتعاون الدولي، فضلاً عن مبادئ توجيهية بشأن طلب المساعدة القانونية المتبادلة.
- تتبع منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة نهجاً قائماً على السلوك في تقييم متطلبات ازدواجية التجريم (المادة ٤٤ (١)).
- تبين التقارير أن منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة لم ترفض حتى اليوم أي طلب قدم إليها بموجب الاتفاقية أو بشأن جرائم متصلة بالفساد (المادة ٤٦ (٩)).
- تُعدّ التدابير التي تتيح إنفاذ أوامر المصادرة المستندة إلى إدانة وأوامر المصادرة المدنية لأغراض المساعدة القانونية المتبادلة أوسع نطاقاً من نظام المصادرة المحلي، الذي يستند عادة إلى الإدانة. وتتيح تلك التدابير مجالاً واسعاً لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة وتيسير استرداد الموجودات من خلال التعاون الدولي (المادة ٤٦ (٣)).
- تقدم المساعدة في غياب مبدأ ازدواجية التجريم فيما يتعلق بالتدابير غير الإلزامية. وتُفسّر ازدواجية التجريم بمرونة، إذ ينظر في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة إلى السلوك الفعلي بدل النظر إلى كل عنصر من عناصر الجريمة (المادة ٤٦ (٩)).

- وضعت لوحات المساعدة القانونية المتبادلة مبادئ توجيهية دائمة بشأن تجهيز طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وأطرها الزمنية (المادة ٤٦ (٢٤)).
- تتبادل أجهزة إنفاذ القانون في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة خبراتها وموظفيها مع نظيراتها الأجنبية، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية (المادة ٤٨).

٣-٣- التحديّات التي تواجه التنفيذ

- على الرغم من أنّ الاتفاقية قابلة للتطبيق المباشر كأساس قانوني لتسليم المجرمين الهاربين، فلعلّ منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة تنظر في تشريع واجب التسليم أو المحاكمة على وجه التحديد (المادتان ٤٢ (٣)، و ٤٤ (١١)).
- النظر في اعتماد قوانين تنص على إنفاذ العقوبة عوضاً عن تسليم المطلوبين في حالات رفض التسليم بسبب جنسية المطلوبين (المادة ٤٤ (١٣)).

منطقة ماكاو الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية

١- مقدمة

١-١- لحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية (منطقة ماكاو الإدارية الخاصة) في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

استأنفت جمهورية الصين الشعبية، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ممارسة سيادتها على ماكاو. وفي ذلك اليوم، أنشئت منطقة ماكاو الإدارية الخاصة وفقاً لأحكام المادتين ٣١ و٦٢ (١٣) من دستور جمهورية الصين الشعبية والقانون الأساسي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة لجمهورية الصين الشعبية ("القانون الأساسي"). وصادقت جمهورية الصين الشعبية على الاتفاقية في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وصارت الاتفاقية سارية المفعول في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة بموجب الإخطار رقم ٢٠٠٦/٥ الذي أصدره الرئيس التنفيذي في ٢٠ شباط/فبراير من عام ٢٠٠٦.

وبموجب القانون الأساسي وسياسة "بلد واحد ونظامان"، تتمتع منطقة ماكاو الإدارية الخاصة بسلطات تنفيذية وتشريعية وتمارس صلاحيات قضائية مستقلة، بما في ذلك صلاحية إصدار الأحكام القضائية النهائية. وينص القانون الأساسي على المبادئ الأساسية والأسس الجوهرية للنظام القانوني لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة. ومن ثم، فإن النظام القانوني لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة بقي يستند إلى نظام القانون المدني البرتغالي.

وقد أنشئت في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة وكالتا رقابة مستقلتان، وهما لجنة مكافحة الفساد ولجنة مراجعة الحسابات، وفقاً للقانون الأساسي.

٢- الفصل الثالث: التجريم وإنفاذ القانون

يُعدُّ عدم وجود بيانات إحصائية أو معلومات عن التطبيق العملي لبعض أحكام الاتفاقية عقبةً أمام استعراض تنفيذها.

١-٢- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

الرشو والمتاجرة بالنفوذ (المواد ١٥ و١٦ و١٨ و٢١)

يرد تعريف شامل للموظف العمومي في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، تماشياً مع المادة ٢ (أ) من الاتفاقية.

وتجرّم المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات عملية الرشو التي تشمل منح مزية غير مستحقة أو الوعد بمنحها، ولكنها لا تنص صراحة على عملية "عرضها". وقد أوضحت سلطات منطقة ماكاو

الإدارية الخاصة أن فعل "dar" بالبرتغالية، المستخدم في المادة ٣٣٩، يشمل مفهومي "المنح" و"العرض"، حسبما تقتضيه الاتفاقية، ولكنها لم تستطع تقديم مثال على أي ممارسة عملية في هذا الشأن تبرهن على هذا التفسير. وبموجب ذلك الحكم، إذا كان الغرض من الرشو هو تنفيذ عمل مشروع، فإن عقوبته أخف من عقوبة الرشو بغرض ارتكاب عمل غير مشروع. ولاحظ المستعرضون أن متطلبات الاتفاقية التي تتناول رشو الموظف العمومي لكي "يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية"، وخصوصاً المادة ٣٣٩ (٢) من قانون العقوبات، تتوافق مع المتطلبات بشأن تناسب العقوبات مع جسامة الجرم بموجب المادة ٣٠ (١) من الاتفاقية.

وتتناول المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات مسألة الارتشاء على نحو واف، فتعرّف الارتشاء الذي يدفع نحو القيام بفعل مشروع، وإن كانت تفرض عقوبات خفيفة بشأنه.

وفيما يتعلق برشو موظفين عموميين أجانب وموظفي منظمات دولية عمومية، اعتمدت منطقة ماكاو الإدارية الخاصة مؤخراً القانون رقم ٢٠١٤/١٠ المتعلق بنظام منع وقمع أعمال الفساد في التجارة الخارجية، والذي يتناول على نحو واف جريمة رشو موظف عمومي أجنبي خارج منطقة ماكاو الإدارية الخاصة أو رشو موظف منظمة دولية عمومية. ويتوافق تعريف المسؤول العمومي الأجنبي خارج منطقة ماكاو الإدارية الخاصة وموظف المنظمة الدولية العمومية مع المادة ٢ (ب) و(ج) من الاتفاقية. وقد اختارت منطقة ماكاو الإدارية الخاصة عدم تجريم ارتشاء الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية، على نحو صريح. وفي ظروف معينة، قد يكون السلوك ذو الصلة مشمولاً بالقانون ٢٠٠٩/١٩ المتعلق بالرشوة في القطاع الخاص.

ولا توجد أحكام محددة بشأن المتاجرة بالنفوذ، إلا أنه يمكن، في بعض الظروف، معاقبة مرتكبي هذه الجريمة بوصفهم متواطئين على الرشو أو الارتشاء.

وجرائم الرشو والارتشاء في القطاع الخاص مشمولة بالمادتين ٣ و٤ من القانون ٢٠٠٩/١٩ المتعلق بمنع وقمع الرشوة في القطاع الخاص.

غسل الأموال؛ الإخفاء (المادتان ٢٣ و ٢٤)

تشمل المادة ٣ من القانون ٢٠٠٦/٢ المتعلق بمنع وقمع جريمة غسل الأموال معظم عناصر هذه الجريمة. ويعرّف هذا القانون الجرائم الأصلية لغسل الأموال على أنها جميع الجرائم التي تقتضي فرض عقوبة سجن مدتها أكثر من ثلاث سنوات. وهي بذلك لا تشمل جميع الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية. ولاحظ المستعرضون أن منطقة ماكاو الإدارية الخاصة تنظر حالياً في إجراء تعديلات على إطارها القانوني لمكافحة غسل الأموال.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن نطاق جريمة الإخفاء ضيق جداً، إذ إنه لا يشير إلا إلى عائدات الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات بدلا من الإشارة إلى جميع العائدات الإجرامية، وإن كانت

الأحكام الخاصة المدرجة في المادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ من قانون العقوبات تشمل عناصر الجريمة التي تشترطها المادة ٢٣ (١) (ب) من الاتفاقية.

الاختلاس؛ إساءة استغلال الوظائف؛ الإثراء غير المشروع (المواد ١٧ و ١٩ و ٢٠ و ٢٢) تعرّف جريمة الاختلاس والجرائم المتصلة بها في المواد ٣٤٠ (الاختلاس أو السلب من جانب موظف عمومي)، و ٣٤١ (التبديد من جانب موظف عمومي) و ٣٤٢ (تقاسم الفوائد الاقتصادية من خلال أفعال قانونية) من قانون العقوبات.

أمّا المتطلبات المتعلقة بإساءة استغلال الوظائف فهي مشمولة بالمادة ٣٤٧ (إساءة استغلال السلطة) من قانون العقوبات. وهذه المتطلبات مدرجة تحديداً في المواد السابقة لتلك المادة وهي المواد ٣٤٣ (وضع اليد على مسكن من جانب موظف عمومي)، و ٣٤٤ (تلقي أغراض بصفة غير قانونية)، و ٣٤٥ (استخدام قوة عمومية في إعاقة إنفاذ قانون أو أمر قضائي)، و ٣٤٦ (رفض التعاون).

وتتناول المادة ٢٨ من القانون ٢٠٠٣/١١ جريمة الإثراء غير المشروع على نحو مرضٍ. أمّا اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، فتتناوله المواد ١٩٧-١٩٩ و ٢١١ و ٢١٧ (جريمة السرقة وجريمة السرقة الجسيمة وإساءة استغلال الأمانة والاحتيال وخيانة الأمانة) من قانون العقوبات.

إعاقة سير العدالة (المادة ٢٥)

جرائم إعاقة سير العدالة مشمولة بالمادة ٣١١ (المقاومة والإكراه) من قانون العقوبات، وبالأحكام المتعلقة بجريمة الإخلال بشرط السرية القضائية المدرجة في القانون ٩٧/٦ م/ (الجريمة المنظمة) وبالجرائم العامة ضد إقامة العدل المدرجة في المادة ١٤ (العصيان فيما يتعلق بالتحقيقات التي تجريها لجنة مكافحة الفساد) من القانون ٢٠٠٠/١٠.

مسؤولية الشخصيات الاعتبارية (المادة ٢٦)

أقرت منطقة ماكاو الإدارية الخاصة المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية بشأن جرائم غسل الأموال، كما يتضح من المواد التالية على التوالي: المادة ٥ من القانون ٢٠٠٦/٢ و المادة ١٠ من القانون ٩٧/٦ م/ وأقرتها كذلك بشأن رشو الموظفين العموميين الأجانب من خارج الولاية القضائية لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة أو رشو المسؤولين من المنظمات الدولية العمومية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٥ من القانون ٢٠١٤/١٠. وأقرت المسؤولية المدنية بشأن الجرائم المشمولة بالاتفاقية بموجب المادة ٤٧٧ من القانون المدني لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، الذي يعرف الحق العام في التماس تعويض عن الأضرار التي ترتبها الشخصيات الطبيعية أو الكيانات القانونية.

المشاركة والشروع (المادة ٢٧)

تشمل المواد من ٢٥ إلى ٢٨ من قانون العقوبات طرائق المشاركة في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية. ووفقاً للمادتين ٢١ و ٢٢ من قانون العقوبات، يعاقب أيضاً على الشروع في ارتكاب الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة السجن لأكثر من ثلاث سنوات. وفي الوقت الراهن، يعاقب على العديد من الأفعال المجرمة وفقاً للاتفاقية بعقوبة قصوى لمدة ثلاث سنوات أو أقل.

الملاحقة والمقاضاة والجزاءات؛ التعاون مع سلطات إنفاذ القانون (المادتان ٣٠ و ٣٧)

يمارس القضاة السلطة التقديرية في النظر في الظروف المؤاتية والظروف غير المؤاتية المنصوص عليها في المادة ٦٥ من قانون العقوبات عند إصدار الأحكام ضمن نطاقات العقوبة التي تنص عليها التشريعات. وقد رئي أن العقوبات المفروضة على بعض الجرائم المشمولة بالاتفاقية تتسم ببعض التفاوت وتميل إلى التخفيف، ليس مقارنة بالعقوبات المفروضة على غيرها من الجرائم الجنائية فقط، بل أيضاً لأن معظم تلك الجرائم لا تنطبق عليها مواصفات الجرائم الأصلية لغسل الأموال، وهو ما يلزم لفرض عقوبة سجن لمدة تزيد عن ثلاث سنوات. وعلاوة على ذلك، فإن قانون العقوبات ينص على فرض غرامات عوضاً عن السجن. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يُعاقب مرتكب جريمة الرشوة بسبب "ارتباطه أو اشتراكه بالأمر على نحو سري" (وفقاً للتعريف الوارد في القانون ٩٧/٦) بالسجن لفترة تتراوح بين ٥ سنوات و ١٢ سنة، في حين أن مرتكب جريمة الاختلاس ("التنفيذ عمل مشروع، أو "أثناء أداء [الموظف العمومي] لواجباته الرسمية") وفقاً للتعريف الوارد في الاتفاقية، يمكن أن يعاقب بالسجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بفرض غرامة عليه. ولاحظ المستعرضون مختلف الأمثلة المقدمة في هذا الصدد، التي تدل على اتخاذ تدابير إدارية متسقة وفقاً لإجراءات سليمة، والتي تخضع هي أيضاً لطعون إدارية ومراجعة قضائية. وفي هذا السياق، لا يمكن حرمان الشخص من تقلد مناصب عمومية إلا بأمر من المحكمة.

ويتمتع بعض من الموظفين، مثل الرؤساء التنفيذيين وأعضاء المجلس التشريعي والموظفين القضائيين والمفوض المعني بمكافحة الفساد، بحقوق إجرائية، بما في ذلك الإدلاء بشهادتهم خطياً، ولكن لا أحد يتمتع بالحصانة من الملاحقة القضائية في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة.

ولا يتمتع المدعون العامون بأي سلطة تقديرية فيما يتعلق بفتح تحقيق بشأن القضايا والملاحقة القضائية، وفقاً لمبدأ المحاكمة الإلزامية.

ووفقاً للنظام الأساسي لموظفي الإدارة العمومية في ماكاو، يخضع الموظفون العموميون لعقوبات إدارية تبدأ بتحذير خطي وفرض غرامة، ثم الإيقاف عن العمل وتصل إلى التقاعد القسري أو التسريح، بعد فرض إجراءات تأديبية مناسبة في الحالات التي تعتبر فيها الأفعال الجنائية انتهاكاً لقواعد الانضباط أيضاً. وينص القانون ٩٧/٦/م المتعلق بالجريمة المنظمة على عقوبات ثانوية منها حرمان الشخص من ممارسة حقوقه السياسية، وحظر توليه لمنصب عمومية لمدة تتراوح

بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة، ومنعه من ممارسة مهام إدارية أو رقابية من أي نوع في الكيانات القانونية العمومية، أو في الشركات التي تملك الدولة فيها غالبية رأس المال، أو المؤسسات صاحبة امتياز تقديم الخدمات أو السلع العمومية، لمدة تتراوح بين ٢ و ١٠ سنوات.

وتنص المادة ٤٠ (١) من قانون العقوبات على أن الغرض من العقوبات الجنائية والتدابير الأمنية ذات الطابع الجزائي هو حماية المصالح القانونية وإعادة إدماج الجناة في المجتمع. ووفقاً للمادة ٥٢ من قانون العقوبات، توضع خطة فردية للإدماج الاجتماعي، بالاتفاق قدر الإمكان مع الشخص المدان، وتُتوخى مشاركته في البرامج الاجتماعية المعدة من أجل الإدماج الاجتماعي.

وتنص المادتان ٢٣ و ٢٤ من قانون العقوبات والمادة ٢٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية على إعفاء الجاني من العقوبات المفروضة عليه عند تعاونه الفعال مع سلطات إنفاذ القانون بغرض تشجيع الجناة، فردياً أو جماعياً، على تقديم معلومات إلى لجنة مكافحة الفساد لأغراض التحقيق وجمع الأدلة. وتحدد المادة ٧ القانون الأساسي للجنة مكافحة الفساد الظروف التي يمكن فيها إعفاء الجناة من العقوبات المفروضة عليهم لأنهم قدموا مساعدة فعالة في البحث عن الأدلة التي تؤدي إلى إدانة جناة آخرين أو اعترافهم.

حماية الشهود والمبلغين (المادتان ٣٢ و ٣٣)

لا توجد لدى منطقة ماكاو الإدارية الخاصة أحكام محددة بشأن حماية الشهود والخبراء والضحايا، وإن أشير إلى أنه، في الممارسة العملية، تُوفّر حماية جسدية للشهود والأشخاص المدرجين في فئة المبلغين بموجب المادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية. وتسنّد صلاحية تنسيق أي أعمال متصلة بحماية الشهود إلى لجنة مكافحة الفساد بموجب المادة ١٨ من اللائحة التنظيمية الإدارية ٢٠٠٩/٣. وتندرج حماية الشهود أيضاً في قائمة الظروف التي يجوز فيها لموظفي اللجنة استخدام السلاح (الأمر رقم ٢٠٠٠/٨٦ الصادر عن المفوض المعني بمكافحة الفساد). ويمكن أيضاً تطبيق المادة ٢٨ من قانون الجريمة المنظمة رقم ٩٧/٦/م على حماية هوية الشهود في ظل ظروف معينة.

التجميد والحجز والمصادرة؛ السرية المصرفية (المادتان ٣١ و ٤٠)

يمكن بموجب المادة ١٠٣ من قانون العقوبات مصادرة عائدات الجريمة التي يكتسبها الجاني أو باسم طرف ثالث، ويشمل ذلك مصادرة مبالغ تعادل قيمة العائدات. كما أن مصادرة الأدوات التي استخدمت أو كانت معدة للاستخدام في ارتكاب الجريمة بموجب الاتفاقية مشمولة بالمادة ١٠١ من قانون العقوبات، التي تتضمن مع ذلك اشتراطاً بأن تشكل تلك الأدوات خطراً على سلامة الأشخاص أو النظام العام، أو يحتمل على نحو جدي أن تستخدم في ارتكاب جرائم أخرى، بحكم طبيعتها أو بحكم الظروف المحيطة بالقضية". وتنص المادة ١٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٣ من قانون العقوبات على التدابير التي تتيح اقتفاء أثر عائدات

وأدوات الجرائم وحجزها. وتحمي المادة ١٠٢ من قانون العقوبات حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية. ويجوز أيضاً حجز ومصادرة الموجودات عندما تعتبر أنها تتجاوز بكثير دخل المسؤولين الذين يلزمون بتقديم إقرارات الذمة المالية وفقاً للقانون ٢٠٠٣/١١.

وتتوقف طريقة إدارة الموجودات المحجوزة أو المصادرة على الأوامر القضائية، وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية الذي يورد في المادة ١٧٠ منه وصفاً محدداً للأمر القضائي الذي يميز بيع الأغراض المحجوزة الخطرة أو القابلة للتلف على نحو مسبق أو تدميرها أو استخدامها نيابة عن المجتمع. وتضطلع بتلك المهام أجهزة إنفاذ القانون، بما في ذلك لجنة مكافحة الفساد.

ويمكن إسقاط واجب السرية المصرفية بموافقة مصرف العميل أو بموجب أمر من المحكمة، وذلك وفقاً للمرسوم التشريعي ٩٣/٣٢ م (قانون النظام المالي) والمادة ٨ (٢) من القانون الأساسي للجنة مكافحة الفساد (القانون ٢٠٠٠/١٠).

التقادم؛ السجل الجنائي (المادتان ٢٩ و ٤١)

ترد أحكام التقادم في المادة ١١٠ من قانون العقوبات، التي تشمل أيضاً تعليق العمل بالتقادم في عدد من الحالات. وترد أحكام تعليق وإيقاف العمل بالتقادم أيضاً في المادتين ١١٢ و ١١٣ من قانون العقوبات. ويمكن أيضاً تطبيق أحكام إيقاف العمل بالتقادم، بموجب المادة ١١٣ من قانون العقوبات، على الحالات التي يكون فيها الجاني المزعوم قد أفلت من يد العدالة. وبما أن العقوبات المنصوص عليها بشأن معظم الجرائم المشمولة بالاتفاقية خفيفة نسبياً، فإنها لا تتضمن فترات تقادم أطول.

وتنص المادة ٦٩ من قانون العقوبات على عواقب معاودة الإجرام، ويتناول القانون ٢٠٠٦/٦ بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية مسألة توفير المعلومات المتصلة بالسجل الجنائي للمشتبه فيهم أو المتهمين أو المحكوم عليهم.

الولاية القضائية (المادة ٤٢)

تُخضع المادة ٤ من قانون العقوبات لولاية الدولة القضائية الأفعال التي تُرتكب داخل حدود منطقة ماكاو الإدارية الخاصة، بغض النظر عن جنسية الشخص الذي ارتكب الفعل، أو تُرتكب على متن سفن أو طائرات مسجلة في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة. وتحدد المادة ٥ مبادئ الاختصاص القضائي بشأن الجاني (الشخصية الفعالة) والاختصاص القضائي بشأن المجني عليه (الشخصية الواقعة عليها فعل) إزاء الأفعال المرتكبة خارج حدودها، في ظروف معينة. وتوسع المادة ٣ من القانون ٢٠١٤/١٠ نطاق الولاية القضائية ليشمل أيضاً جريمة رشو الموظفين العموميين الأجانب أو موظفي المنظمات الدولية العمومية، التي ترتكب في الخارج، عندما يتبين أن الجاني موجود شخصياً داخل حدود منطقة ماكاو الإدارية الخاصة.

وتمكّن الفقرة ٢ من المادة ٥ من قانون العقوبات منطقة ماكاو الإدارية الخاصة من إخضاع الجرائم لولايتها القضائية على أساس المعاهدات الدولية أو اتفاقات المساعدة القانونية المتبادلة. وتتيح أحكام تلك الفقرة لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة ممارسة ولايتها القضائية على نطاق واسع وتنفيذ مبدأ التسليم أو المحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينطبق مبدأ تسليم المطلوبين على منطقة ماكاو الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، إلا أن المادة ٣٣ من القانون ٢٠٠٦/٦ تنص على أسباب رفض تسليم المجرمين الهاربين. وتنص المادة ٣٣ (٢) أيضاً على أنه في حال رفض التسليم، يُطلب من الدولة الطالبة تقديم الأدلة ذات الصلة من أجل تيسير استهلال الإجراءات القانونية.

عواقب أفعال الفساد؛ التعويض عن الضرر (المادتان ٣٤ و ٣٥)

اعتمدت منطقة ماكاو الإدارية الخاصة تدابير بشأن إلغاء أو فسخ العقود وسحب الامتيازات الممنوحة، وفقاً للأحكام ذات الصلة من قانون الإجراءات الإدارية والقانون المدني. ويحق للأشخاص المتضررين نتيجة لفعل فساد اتخاذ إجراءات قانونية ضد المسؤولين عن الأضرار برفع دعوى مدنية مستقلة أو تكميلية من أجل التماس تعويضات.

السلطات المتخصصة والتعاون بين السلطات (المواد ٣٦ و ٣٨ و ٣٩)

لجنة مكافحة الفساد في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة هي الهيئة المتخصصة المسؤولة عن التحقيق في جرائم الفساد، ويجوز لها أيضاً التحقيق في جرائم أخرى، إذا تبين أنها جرائم متعلقة بأفعال فساد. وعادة ما تقع جرائم غسل الأموال وجرائم أخرى ضمن اختصاصات الشرطة القضائية التحقيقية. ويجري التنسيق بين الشرطة وأجهزة النيابة العامة على أساس كل قضية على حدة. ويتم تبادل المعلومات مع وحدة التحقيقات المالية. ويمكن للجنة مكافحة الفساد، وفقاً للمادة ١٣ من قانونها الأساسي، أن تحيل الأطراف المعنية إلى سلطات مختصة أخرى ينص القانون على اختصاصها بشأن تطبيق سبل الانتصاف الإدارية والقضائية.

ويقوم مكتب الاستخبارات المالية، المسؤول عن تلقي المعلومات المالية وغير المالية وفقاً للمادة ٧ من اللائحة التنظيمية الإدارية رقم ٢٠٠٦/٧، بتحليل المعلومات الواردة ويرفع تقاريره بشأن أنشطة غسل الأموال المشتبه فيها إلى مكتب المدعي العام. ويقدم هذا المكتب أيضاً، بموجب القانون، المساعدة إلى أجهزة إنفاذ القانون والسلطات القضائية والكيانات الأخرى المكلفة بهذا الشأن، بناء على طلبها، من أجل منع وحظر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعموماً، تتعاون السلطات الحكومية مع القطاع الخاص على نحو جيد، بما في ذلك بمقتضى الواجبات العامة للتعاون، المنصوص عليها في القانون الأساسي للجنة مكافحة الفساد (القانون ٢٠٠٠/١٠).

٢-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

يمكن إجمالاً إبراز التجارب الناجحة والممارسات الجيدة التالية فيما يخص تنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية:

- لوحظ مع التقدير أن قانون منطقة ماكاو الإدارية الخاصة رقم ٢/٢٠٠٦ ينص على إمكانية تحويل أو نقل عائدات الجريمة حتى إذا كانت الجريمة الأصلية قد ارتكبت خارج منطقة ماكاو الإدارية الخاصة.
- يتعين في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة على جميع الموظفين العموميين، من الرئيس التنفيذي إلى العمال ومن هم في المستوى نفسه، أن يفصحوا عن موجوداتهم ومصالحهم، فيصبح بذلك تقديم إقرار ذمة مالية كاذب أو حيازة موجودات غير مبررة يشكل جريمة جنائية.
- وفقاً للمادة ٨ من القانون ١٠/٢٠٠٠ والمرسوم التشريعي ٣٢/٩٣/م، يرحب واجب التعاون مع لجنة مكافحة الفساد على واجب السرية بشأن أي كيان طبيعي أو قانوني، ولا سيما السرية المصرفية، التي يمكن إسقاطها بموافقة مصرف العميل أو بموجب أمر من المحكمة.
- وفقاً للمادة ٥ (٢) من قانون العقوبات، ينطبق القانون الجنائي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة في الحالات التي يُستمد فيها الالتزام بالملاحقة القضائية للأفعال المرتكبة خارج منطقة ماكاو الإدارية الخاصة من المعاهدات الدولية أو اتفاقات المساعدة القانونية المتبادلة المنطبقة على منطقة ماكاو الإدارية الخاصة.

٢-٣- التحديات التي تواجه التنفيذ

من شأن الخطوات التالية أن تعزز التدابير القائمة حالياً لمكافحة الفساد:

- تكييف نظم جمع البيانات بما يتيح توفير بيانات عن التحقيقات والملاحقات القضائية وأحكام الإدانة المتعلقة بالأفعال المجرمة وفقاً للاتفاقية.
- مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان التنفيذ الكامل للمواد ١٥ و ١٦ (١) و ٢١ من الاتفاقية، وخصوصاً فيما يتعلق بتجريم تقديم مزية غير مستحقة.
- النظر في تجريم ارتشاء الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية (المادة ١٦ (٢)).
- النظر في تعديل التشريعات لمعاقبة الشخص الذي يرتكب جريمة المتاجرة بالنفوذ باعتبارها جريمة مستقلة وفقاً لمتطلبات الاتفاقية (المادة ١٨).

- تعديل نطاق جرائم غسل الأموال للتأكد من أن جميع الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية تعتبر جرائم أصلية وأن اكتساب عائدات جميع تلك الجرائم (وليس فقط الجرائم المتعلقة بالملكية) أو حيازتها أو استعمالها مشمولة في ذلك النطاق (المادة ٢٣).
- النظر في توسيع نطاق جريمة الإخفاء ليشمل جميع جرائم الفساد (المادة ٢٤).
- النظر في توسيع نطاق المسؤولية الجنائية للشخصيات الاعتبارية ليشمل الرشو والارتشاء والجرائم الأخرى ذات الصلة من قانون العقوبات (المادة ٢٦).
- النظر في إمكانية تعديل التشريعات لتجريم الشروع بارتكاب أي جريمة مشمولة بالاتفاقية أو الإعداد لارتكابها (المادة ٢٧).
- تحديد فترة تقادم أطول أو النص على تعليق العمل بالتقادم في حال إفلات الجاني المزعوم من يد العدالة (المادة ٢٩).
- استعراض نطاق العقوبات على الأفعال المجرمة وفقاً للاتفاقية، وتعديل التشريعات لضمان أن تراعي العقوبات المنصوص عليها جسامة الجرائم (المادة ٣٠).
- النظر في إمكانية النص على نقل الموظفين العموميين المتهمين بارتكاب جرائم مشمولة بالاتفاقية إلى وظائف أخرى (المادة ٣٠).
- تعديل القوانين لإلغاء الاشتراط بأن "تشكّل الأدوات خطراً على سلامة الأشخاص أو النظام العام، أو يحتل على نحو جدي أن تستخدم في ارتكاب جرائم أخرى" للقيام بالحجز والمصادرة (المادة ٣١).
- اعتماد نظام قانوني محدد وشامل لحماية الضحايا والشهود (المادة ٣٢).
- النظر في اعتماد تدابير لحماية المبلغين في المجالات الجنائية والإدارية ومجال العمل بشأن مسائل الفساد (المادة ٣٣).
- النظر في اعتماد نظم تسمح بجمع بيانات عن إسقاط واجب السرية المصرفية في حالات التعاون مع لجنة مكافحة الفساد (المادة ٤٠).

٣- الفصل الرابع: التعاون الدولي

٣-١- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

ينص قانون ٢٠٠٦/٦ على أن التعاون القضائي في المسائل الجنائية يخضع في المقام الأول للاتفاقيات الدولية المنطبقة أو لأحكام هذا القانون عند عدم وجود تلك الاتفاقيات الدولية أو عند عدم كفايتها.

تسليم المجرمين؛ نقل الأشخاص المحكوم عليهم؛ نقل الإجراءات الجنائية (المواد ٤٤ و ٤٥ و ٤٧)

لا ينطبق مبدأ تسليم المجرمين على منطقة ماكاو الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية. بيد أن القانون ٢٠٠٦/٦ المتعلق بالتعاون القضائي في المسائل الجنائية ينظم تسليم المجرمين الفارين، ويمكن إقامة علاقات مع حكومات أجنبية بمساعدة الحكومة المركزية لجمهورية الصين الشعبية وبإذن منها.

ويتضمن القانون ٢٠٠٦/٦ تدابير للتسهيل بإجراءات التسليم، كما يتضمن في مادته ٤١ إجراءً مبسطاً للتسليم. وبالإضافة إلى الأسس العامة لرفض التسليم المبينة في المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٩، تتضمن المادتان ٣٢ و ٣٣ أيضاً أسباباً ممكنة للرفض.

وبموجب المادة ٤ من القانون ٢٠٠٦/٦، تعتبر الأفعال المجرّمة وفقاً للاتفاقية، من حيث المبدأ، "خاضعة للتسليم"، أو أنها تتيح تسليم المهارين. ومع ذلك، فإن المادة ٣٢ (٢) من القانون ٢٠٠٦/٦ تنص على أنه لا يجوز تسليم المهارين إلاّ بشأن أفعال يعاقب عليها قانون منطقة ماكاو الإدارية الخاصة وقانون الدولة الطالبة بعقوبة السجن لمدة سنة واحدة على الأقل. ومن ثم، فإن أحكام جريمة رشو موظف عمومي للقيام بعمل غير مشروع (المادة ٣٣٩ (١) من قانون العقوبات) مقبولة من الناحية القانونية للسماح بتسليم المهارين، ولكن هذا الأمر لا ينطبق على جريمة رشو موظف عمومي للقيام بعمل مشروع (المادة ٣٣٩ (٢) من قانون العقوبات)؛ ولا تعدّ أحكام جريمة الرشو في القطاع الخاص مقبولة قانونياً للسماح بتسليم المهارين إلاّ عندما تكون أيضاً "قادرة على التسبب في الإضرار بصحة أو سلامة الغير" (المادة ٤ (٣) من القانون ٢٠٠٩/١٩).

وتنص المادة ٦ من القانون على اشتراط ازدواجية التجريم. كما يجيز القانون التسليم على أساس العاملة بالمثل، وفقاً للمادة ٥ والممارسة الحديثة. ولذلك، فإن منطقة ماكاو الإدارية الخاصة تجيز تسليم المهارين استناداً إلى الاتفاقية، كما أنه يمكنها أن تجيز تسليم المهارين في غياب معاهدة محددة. وقد حددت جمهورية الصين الشعبية مكتب وزير الإدارة والعدل في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة بوصفه السلطة المختصة بشأن التعاون في مجال تسليم المجرمين المهارين لأغراض المادة ٤٤ من الاتفاقية.

ولم تبرم منطقة ماكاو الإدارية الخاصة اتفاقات ثنائية بشأن تسليم المهارين، ولكنها تبذل جهوداً لتنفيذ اتفاقات ثنائية وفقاً للمادة ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية. بيد أن تلك الاتفاقات الثنائية ليست شرطاً مسبقاً لجميع عمليات تسليم المجرمين المهارين.

ولم ترفض منطقة ماكاو الإدارية الخاصة حتى اليوم أي طلبات تسليم هارين في قضايا فساد. وفيما يتعلق بنقل الأشخاص المحكوم عليهم، فقد سبق لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة أن أبرمت اتفاقاً مع البرتغال، وهي تنظر حالياً في إبرام اتفاقات أخرى مع البرتغال وتيمور-ليشتي. ويتناول القانون ٢٠٠٦/٦ أيضاً بتفصيل كبير الإجراءات التنظيمية لنقل السجناء (المواد من ١٠٦ إلى ١١٥)

وكذلك نقل الإجراءات الجنائية (المواد من ٧٥ إلى ٨٨). ولا تتوفر أمثلة عن العديد من جوانب التنفيذ، ولكن تتوفر بيانات بشأن حالات نقل سجناء، ولم تحدث أي حالة نقل للإجراءات.

المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)

تُنظَّم المساعدة القانونية المتبادلة في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة بموجب القانون ٢٠٠٦/٦ بشأن التعاون القضائي في المسائل الجنائية، الذي تنطبق عليه المواد من ٧ إلى ٩ بشأن الأسباب العامة للرفض. ولا تعد المسائل المالية من بين تلك الأسباب. وينطبق اشتراط ازدواجية التجريم أيضاً على المساعدة القانونية المتبادلة، ولا تقدم المساعدة في غياب ازدواجية التجريم إلا لغرض إثبات أسباب استبعاد عدم مشروعية الفعل الإجرامي أو إثبات ذنب المتهم.

ووفقاً للمادة ١٣٢ (٢) من القانون ٢٠٠٦/٦، يمكن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة، بناء على طلب الدولة الطالبة، وفقاً للتشريعات الأجنبية، بشرط عدم تعارضها مع المبادئ القانونية الأساسية لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة أو عدم إلحاقها أضراراً جسيمة بالإجراءات.

ووفقاً للقانون ٢٠٠٦/٦، فإن مكتب المدعي العام هو المسؤول عن تلقي طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وإحالتها ومعالجتها، كما أنه المسؤول عن صوغ توصيات إلى الرئيس التنفيذي للبت في تقديم المساعدة أو عدم تقديمها. ومكتب وزير الإدارة والعدل هو السلطة الحكومية المعنية بالتعاون الدولي، وهو الذي يتولى إحالة طلبات التعاون إلى مكتب المدعي العام.

وعملاً بالمادة ٢٤ (٣) من القانون ٢٠٠٦/٦، يجوز لسلطات منطقة ماكاو الإدارية الخاصة، إذا رأت أن المعلومات الواردة في الطلب الأجنبي غير كاملة، أن تطلب معلومات تكميلية دون الامتناع عن اتخاذ تدابير مؤقتة عاجلة.

وتنظم المادة ١٣٤ من القانون ٢٠٠٦/٦ مسألة سرية المعلومات، تمثياً مع الاتفاقية. وتتضمن تشريعات منطقة ماكاو الإدارية الخاصة حكماً بشأن رفع السرية المصرفية بأمر قضائي، ولكنها لا تتضمن أي حكم يكفل عدم رفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بحجة السرية المصرفية.

أمّا فيما يتعلق بالوقت اللازم لتنفيذ الطلبات، فإن تشريعات منطقة ماكاو الإدارية الخاصة لا تحدد مهلة زمنية، ولكن الإجراءات لا تستغرق عادة أكثر من ستة أشهر. وفي حال الطلبات المستعجلة، يمكن اتخاذ تدابير عاجلة وفقاً للمادة ٣٠ من القانون ٢٠٠٦/٦، بما فيها الاتصال المباشر بالسلطات القضائية لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، من خلال الإنترنت، وإحالة الطلب بأي وسيلة تتيح إنشاء سجل كتابي.

وكقاعدة عامة، وفي غياب اتفاق من نوع آخر مع الدولة أو المنطقة الطالبة، تقدم المساعدة القانونية المتبادلة مجاناً، باستثناء نفقات وأجور الشهود والخبراء، بما في ذلك نفقات سفرهم وإقامتهم، والنفقات الناتجة عن إرسال أغراض معينة أو توصيلها، والنفقات المتعلقة بنقل

الأشخاص، والنفقات الأخرى التي تعتبرها الجهة الطالبة مهمة، التي تنتج عن مشاركة موارد بشرية وتكنولوجية في تنفيذ الطلب.

ولم ترفض منطقة ماكاو الإدارية الخاصة حتى اليوم أي طلبات مساعدة قانونية متبادلة في قضايا فساد. ولم تلتق منطقة ماكاو الإدارية الخاصة أي طلب استناداً إلى الاتفاقية، إلا أنها تقدمت بطلب استخدمت فيه الاتفاقية كأساس قانوني.

التعاون في مجال إنفاذ القانون؛ التحقيقات المشتركة؛ أساليب التحري الخاصة (المواد ٤٨ و ٤٩ و ٥٠).

تعتبر منطقة ماكاو الإدارية الخاصة الاتفاقية أساساً قانونياً للتعاون المتبادل في مجال إنفاذ القانون، وإن لم يحدث أي تعاون على هذا الأساس.

ويمكن إجراء التعاون في مجال إنفاذ القانون الدولي، بما في ذلك نشر أوامر الاعتقال، عن طريق مكتب ماكاو الفرعي التابع للمكتب المركزي الوطني الصيني للإنتربول، داخل إدارة الشرطة القضائية. وقد وقعت وحدة الاستخبارات المالية لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة ١٥ مذكرة تفاهم/اتفاق تعاون مع وحدات استخبارات مالية أخرى، وهي عضو في فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال.

ولا تتناول تشريعات منطقة ماكاو الإدارية الخاصة مسألة التحقيقات المشتركة على نحو صريح. وتنظم المواد من ١٧٢ إلى ١٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية عملية اعتراض الاتصالات الهاتفية بموجب أمر قضائي، التي لا يمكن تنفيذها إلا في الجرائم المتعلقة بالفساد التي لا تقل عقوبتها عن السجن لمدة ثلاث سنوات. ويمكن تنفيذ بعض أشكال العمليات السرية بمقتضى المادة ٧ من القانون الأساسي للجنة مكافحة الفساد. وعلى الرغم من عدم وجود أي اتفاقات أو ترتيبات بشأن استخدام أساليب التحري الخاصة على الصعيد الدولي، فقد أعربت منطقة ماكاو الإدارية الخاصة عن استعدادها للنظر في هذا النوع من التعاون على أساس كل حالة على حدة.

٣-٢- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

بوجه عام، يُنظر إلى النقاط التالية باعتبارها تجارب ناجحة وممارسات جيدة في إطار تنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية:

- وضعت تدابير لتعجيل إجراءات التسليم منها إسقاط قانون ٢٠٠٦/٦ بعض الشروط الشكلية المتعلقة بطلب تسليم المجرم الهارب، وسماعه باعتماد تدير مستعجل مؤقت بانتظار توفير معلومات إضافية (المادة ٢٤ (٣) و (٤))، وعدم اشتراطه تصديق الوثائق المرفقة بالطلب (المادة ٢٤ (٢))، والنص على ضرورة تنفيذ الإجراءات حتى أثناء العطلات (المادة ٧٤) (المادة ٤٤ (٩) من الاتفاقية).

- مع أنه ينبغي، من حيث المبدأ، تنفيذ أنشطة التعاون على أساس الاتفاقيات الدولية أو القانون ٢٠٠٦/٤، فإن منطقة ماكاو الإدارية الخاصة تستطيع أيضاً تطبيق قوانين الدولة الطالبة، بناء على طلبها، إذا كانت قوانينها أكثر ملاءمة "للأشخاص المعنيين بالإجراء" (المتهم والمشاركون الآخرون، بما فيهم الضحايا والشهود)، وبما يتناسب مع المبادئ القانونية لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٣٢ من القانون ٢٠٠٦/٦.

٣-٣- التحديّات التي تواجه التنفيذ

يمكن أن تشكّل النقاط التالية إطاراً لتعزيز وتعزّيد الإجراءات التي تتخذها منطقة ماكاو الإدارية الخاصة لمكافحة الفساد:

- النظر في إمكانية قبول تسليم المطلوبين بجرائم فساد في غياب اشتراط ازدواجية التجريم (المادة ٤٤ (٢) من الاتفاقية).
- تعديل التشريعات من أجل الاعتراف بجميع الجرائم المشمولة بالاتفاقية كجرائم يمكن تسليم مرتكبيها، وهو ما يمكن أن ينتج أيضاً عن تنقيح العقوبات الذي أوصت به الاتفاقية بحيث تُراعى جسامة الجرائم (المادة ٤٤ (٧)).
- مواصلة النظر في إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن تسليم المجرمين الهاربين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم والمساعدة القانونية المتبادلة (المواد ٤٤ (١٨) و٤٥ و٤٦ و(٣٠)).
- النظر في تنظيم إمكانية تقديم المساعدة في قضايا استرداد الموجودات بأحكام صريحة (المادة ٤٦ (٣) (ي) و(ك)).
- التأكيد من عدم إمكانية رفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة بحجة السرية المصرفية (المادة ٤٦ (٨)).
- التأكيد من اتساع نطاق المساعدة القانونية قدر الإمكان والنظر في توفيرها أيضاً في غياب ازدواجية التجريم (المادة ٤٦ (٩)).
- النظر في إنشاء إطار قانوني على المدى المنظور لتيسير إجراء تحقيقات مشتركة مع الدول الأخرى (المادة ٤٩).
- تكثيف جهود التعاون مع الدول الأخرى على التصديّ لجرائم الفساد التي تُرتكب باستخدام التكنولوجيا الحديثة (المادة ٤٨ (٣)).
- النظر في تنظيم استخدام عمليات التسليم المراقب وغيرها من أساليب التحريّ الخاصة تنظيمياً دقيقاً، والسماح للمحاكم بقبول الأدلة المستمدة من تلك الأساليب (المادة ٥٠).